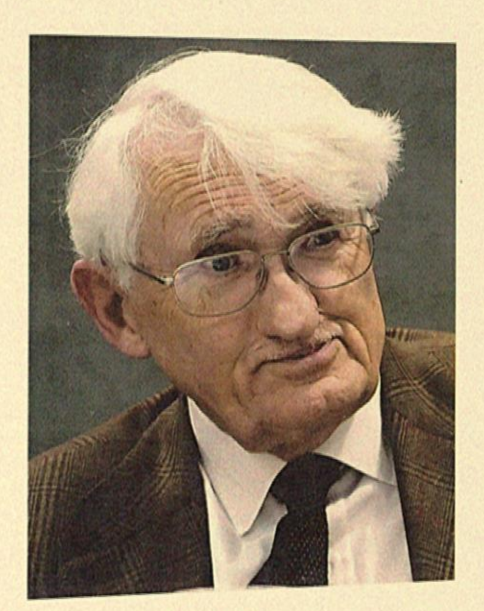
منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

علي مولا

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة



يورغن هابرماز

ترجمة وتقديم: د. عمر مهيبل

لتحميل كتب أعلام وقادة الفكر العربي والعالمي

انقر على الروابط التالية

المنتدى

فيسبوك : زاد المعرفة

إتيقا المناقشة

ومسألة الحقيقة

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الفرنسي
L'Ethique de la discussion et la question de la vérité
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
Editions Grasset, Fasquelle Paris 2003
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين منشورات الاختلاف

إتيقا المناقشة
ومسألة الحقيقة

يورغن هابرماز

ترجمة وتقديم

د. عمر مهيبل





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-560-6

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

149 شارع حسيبة بن بوعلي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/فاكس: 21676179 213+

e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

لتنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

مقدمة المترجم

إتيقا المناقشة

بين آبل وهابرماز

منذ سنوات قليلة كنت قد ترجمت كتاب آبل التفكير مع هابرماز ضد هابرماز وخلال معايشتي لتلك الترجمة ولأجواء الحوار الظاهر منه والخفـــي - الذي كان يدور بين آبل وهابرماز، أدركت عمق العلاقة القائمـــة بيـــنهما، وصعوبة فهم أحدهما دون المرور بالآخر بالرغم من الخلافـــات الموجودة بين مشروعيهما النظريين: التداولية الترنسندنتالية La pragmatique transcendantale بالنسبة لآبل والتداولية الشاملة (الـــشكلية) (Formelle) La pragmatique universelle بالنسبة لهابـــرماز، ما يعني انحياز آبل للإرث الفلسفي الكانطي الذي، وإن لم يـــرفض الميتافيزيقا بشكل مطلق، إلا أنه وضع حدودا وشروطا يصبح التفلـــسف بموجـــبها عملـــية مركبة تخضع لنسق منهجي صارم هدفه تأسيس ميتافيزيقا جديدة يكون العلم هاجسها الأول والأخير، ما يعني أيضا أن هابرماز إنحاز للمشروع الهيجلي الذي، وإن لم يغفل الواقع في تـــصوراته البدئية انطلاقا من قوله بأن كل ما هو عقلي واقعي وكل ما هـــو واقعـــي عقلـــي، إلا أنه أبقى على ضبابية كثيفة في علاقة العقل بالواقـــع، والـــروح بالطبيعة ما جعل النقاد، وبعض مؤرخي الفلسفة،

يعتقدون بأن إشارة هيجل للواقع ما هي في الحقيقة إلا إشارة خالية من المعـــنى أو الدلالة لأن الروح المطلق يملك عوامل اكتفائه الذاتية، عوامل تـــسبح في عـــوالم العقل الغائرة، المجردة، البعيدة عن عواصف الواقع وتغيراته الفجائية.

إن حـــوارية آبل وهابرماز تمتد لسنوات طويلة، منها ما هو خفي ومنها ما هو ظاهر، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، بل إن هابرماز يقر في هذا الكتاب الذي نقدم ترجمته الأولى للقارئ العربي بأن آبـــل هو الصديق الأقرب إلى قلبه من بين كل أصدقاء الجيل الثاني من فلاسفة النظرية النقدية والفلسفة التواصلية فيما بعد.

لقـــد أفرد آبل مجالا رحبا لمناقشة ما أسماه "إتيقا المناقشة"، بل إن هـــذا المبحث صار عنوان آبل الفكري، ودليل ميراثه الفلسفي النقدي ككل، حيث ختمه بكتابه الذي يحمل العنوان نفسه[1]. وقد أشرت في مقدمـــة تـــرجمتي لكـــتاب التفكير مع هابرماز ضد هابرماز إلى طبيعة الأشـــكلة القائمة في أفق هذا المبحث، وإلى علاقته بالنظرية النقدية من جهة، وبالنظرية التواصلية والنظريات السوسيولوجية المعاصرة وبخاصة نظـــرية الاختيار العقلي الحر للسوسيولوجي الأمريكي الشهير تالكوت بيرســـونـــز من جهة ثانية. من هنا يأتي تساؤلنا المفصلي حول حقيقة الأســـباب والدواعـــي الـــتي جعلت آبل وهابرماز، وأغلب الباحثين المعاصـــرين، ينـــتقلون مـــن مفهوم الأخلاق كما انحدر إلينا من ثنايا الميتافيـــزيقا التقليدية بتلويناتها المختلفة، إلى مفهوم الإتيقا بكل اللبوس الغامـــضة التي تسكنه، وما هي الرهانات المساوقة لهذا التحول فلسفيا وسوسيولوجيا.

---

(1) Karl Otto Appel, *Ethique de la discussion*, trad. de l'allemand par Mark Hunyadi, ed du cerf, Paris, 1994

إن مفهـــوم الإتيقا بما هو بحث في التأصيل الفلسفي، واستكشاف لعلـــوم الإنـــسان المتعلقة بالقيم السلوكية مفهوم قديم يمتد بجذوره إلى أفلاطـــون وأرسطو، وكانط، وسبينوزا، ونيتشه، ولكن الذي تغيّر هو طبيعة المقاربة المعاصرة لهذه المسألة جراء التراكمات المعرفية والتعقيدات البنيوية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة التي ترفض كل إتيقا باسم الإتيقا ذاهّـــا. لـــذا فـــإن الإتيقا تبدو وكأن مجال اهمامها هو الجهد النظري المبذول لبلورة المبادئ التي تنظم علاقاتنا مع الآخرين، في الوقت الذي تحـــتفظ فيه الأخلاق بمهمتها التاريخية البدئية وهي وضع المبادئ موضع التطبيق والممارسة. وإذا كانت الأخلاق بالمفهوم الكانطي قد حافظت علـــى وحـــدهّا البنيوية عبر التاريخ لمعيارية ما تدعو إليه، حتى لا أقول لتجـــرده وبعـــده عن التطبيقات الواقعية، فإن الإتيقا قد تشذرت إلى إتيقـــيات بفـــضل التصدعات التي ضربت البنية الرسوبية للمجتمعات المعاصـــرة، إذ وبالإضافة إلى اهتمام الإتيقا بالانقلابات الاجتماعية التي تـــضرب العـــالم طـــولا وعرضا سواء ما تعلق منها بالفرد أم بالمجتمع كالتحـــرر الجنسي، العدالة، الممارسة السياسية، الحركات النسوية، إلى غيرها من الانشغالات الأخرى، هناك مسألة في غاية الأهمية أشار إليها هابرماز في نقاشه مع محاوريه وهي طغيان النـــزعة العلمية أو العلموية علـــى مجمل مناحي الحياة المعاصرة ما أفرز مطارحات تحوم جلها حول مخاطـــر التطور العلمي على الطبيعة أو المحيط وعلى الانسان ذاته، وهي القـــضية التي كان الفيلسوف الفرنسي ميشيل سار Michel Serres سباقا في طرحها في كتابه الشهير العقد الطبيعي[1]. أما النقطة الثالثة هنا فهي العلاقـــة الجدلية القائمة بين مفهوم إتيقا المناقشة ومفهوم التواصل الذي

---

(1) Michel Serres, *Le contrat Social,* ed. François Burtrin, Paris, 1990.

يعــد هو أيضا من المفاهيم المفتاحية لفهم المجتمع المعاصر، حيث يتعذر فهم أحدهما فهما حقيقيا دون العودة إلى الآخر.

فــإذا كان يان باطوكا Yan Patocka قد أشار إلى أن الإنسان كــائن إتيقي، فالناس ليسوا هم من يبتدع الإتيقا بل إن الإتيقا هي من يحــدد كيــنونة الإنسان وبخاصة تلك المتعلقة بحقائقه الوجودية الأبدية كالمــوت والعدم، فإن هابرماز يعتقد بأن الإنسان كائن إتيقي تواصلي انطلاقا من أن التواصل بمختلف تجلياته المادية والدلالية هو رمز دال من رمــوز المرحلة المعاصرة، ويكفي أن العالم المادي ذاته صار قرية صغيرة فكــيف إذا تعلــق الأمر بما هو نظري وقابل للتجريد. ذلك أن مفهوم التواصــل يلامــس حقــولا معــرفية مــتعددة كالــسوسيولوجيا، الأنثــروبولوجيا، الــسيميائيات، التداولــية، الألسنية، النظرية النقدية ومبحثها الهام إتيقا المناقشة. وواضح تماما أن الخيط السحري الرابط بين كــل هذه الحقول هو اللغة، فبأي معنى إذن نتحدث عن دور للغة في هذا المجال؟ وما هي هذه الوظيفة التواصلية المفترضة للغة؟ وكيف يصبح التواصل في نهاية المطاف تواصلا إتيقيا؟

إن التواصــل فــيما يرى جان كازنوف[1] Jean Cazeneuve هو جعل الشيء مشتركا Commun، أي الانتقال من حالة فردية إلى حالة جماعية إو إجتماعية عبر الفعل - اللآزمة "إتصل" الذي يتضمن من بين مــا يتــضمن الإخــبار، الإبلاغ والتخاطب، كما يقوم بنقل الرسائل والرموز المحملة بالدلالات، والمملوءة بالإيحاءات. ثم إن التواصل بما هو نــشاط تــبادلي وعلائقي فإنه يتم بصور شتى كالأصوات، الإشارات والــصور، لكن التواصل اللغوي يبقى أرقي أنواع التواصل، ومن هنا

---

(1) Jean Cazeneuve, *Les pôles de la communication*, éditions puf, 2e éditions 199, p. 265.

تطـــرح الطبيعة الإتيقية للتواصل، أو لنقل من هنا نصل إلى بعث إتيقا معيـــنة للتواصل ما دامت رسائل التواصل المتبادلة بين المرسل والمتلقي رسائل غير بريئة، فهو، وبمقدار ما هو أداة للتفاهم والتحاور قد يكون، وبالمقـــدار ذاته، أداة للصراع والخصام، ومجتمعات اليوم تقدم لنا أمثلة حيّة على ذلك.

وبـــصرف النظر عن مختلف التأويلات والمناهج التي تم بواسطتها مقاربـــة مسألة اللغة، فقد أجمعت كلها على أن اللغة تمثل أرقى أنواع التخاطب والتواصل، فقد عزا إليها رومان ياكوبسن R. Jakobson ســـت وظائف أساسية تلخص مستويات التخاطب من جهة، ومستويات الممارســـة من جهة ثانية وهي: الوظيفة التعبيرية Fonction expressive، الوظيفة المرجعية Fonction référentielle، الوظيفة التأثيرية Fonction conative، الوظـــيفة الشعرية Fonction poétique، الوظيفة ما بعد اللغوية أو الوظيفة الواصفة Fonction métalinguistique، والوظيفة التحفيزية Fonction phatique[1]. على أن الاستفادة من هذه الوظائف يـــتطلب ولوج مستوى دلالي آخر وهو مستوى الترميز والتأويل في آن واحد، فالتأويل، وكما يرى بول ريكور Paul Ricoeur تحديدا، يعني مجـــاوزة الوظيفة المباشرة للغة بغرض البحث عن الحقيقة الكامنة وسط حقائـــق متعددة، فكل نص هو في المحصلة نسيج من العلامات والرموز المنـــضوية داخل سيرورة قابلة للتأويل المتجدد على الدوام، ما يعني أن الحقيقة هي دائما نسبية لأنها تولد باستمرار، ولأنها حمّالة أوجه بحسب تعدد السياقات وتنوعها.

إن هـــذه الاستطراد فيما يخص مبحث التواصل استطراد وظيفي،

---

(1) Roman Jakobson, *Essais de linguistique générale,* ed de minuit 1978, pp. 214-218.

ذلك أن بلوغ المعنى الحقيقي لمفهوم الإتيقا كما بلوره هابرماز في هذه الحوارية مع بعض الباحثين والفلاسفة الفرنسيين، والذي تختلط فيه الفلسفة بعلم الاجتماع والأخلاق بالسياسة، والاتيقا بمبحث التواصل بما هو ركيزة من أهم الركائز المحورية في مشروع هابرماز ككل وبخاصة عبر كتابه الضخم نظرية الفعل التواصلي، علما أن آبل كان سباقا إلى طرح مسألة الإتيقا من حيث أنها خطوة في سبيل بلوغ ما يسميه التأسيس النهائي للأخلاقية Fondation ultime de la moralité، ومن ثمة محاولة إيجاد جواب نهائي للسؤال الذي ما انفك يطرح باستمرار:

ما معنى أن يكون الإنسان كائنا أخلاقيا؟

لقد حاول آبل في كتاب إتيقا المناقشة سالف الذكر أن يضع لنا خارطة طريق لما يمكن أن نسميه نظرية إتيقية ترنسندنتالية يمكن لكل مسكون بالبحث في مجال القيم والمعايير أن يسترشد بها. وهكذا فقد وضع في الفصل التمهيدي مجموعة متطلبات رأى بأن الهيكلية العامة لإتيقا المناقشة لا تستوفي شروطها، بل إنها لم تتطرق إليها بتاتا من بينها؛

1. ضرورة توفر إتيقا خاصة بالحياة السعيدة، إذ وبالرغم من أن إتيقا من هذا القبيل لا بد وأنها ستستحضر روح أرسطو أما منا، إلاّ أنها مع ذلك تبقى مكمّلة لا يمكننا الاستغناء عنها في أي توجه غائي أو مسعى لبناء تأسيس نهائي عقلي.
2. على إتيقا المناقشة أن تسعى حثيثا لتأسيس ما يسميه آبل حياة إتيقية جوهرية Vie éthique substentielle خاصة بالجماعات الإنسانية المختلفة بما هي أيضا مكوّن مكمّل ومرتبط بالجهد الإتيقي بعامة، علما أن هيجل كان أول من أشار إلى هذه المسألة.

3. على إتيقا المناقشة أن تنظر إلى مسألة المنفعية Utilitarisme بما هي أيـــضا مسألة مكمّلة ومرتبطة ببرنامج الإتيقا المرسوم بشكل قبلي كما هي الحال مثلا لما يسميه آبل إقتصاد الحياة السعيدة، بما يجعل الإتيقا بكل حمولتها القيمية والمعيارية منفتحة على أبواب الاقتصاد والأرقام والحسابات لأن التداخلات المعاصرة جعلت الإنسان ذاته كتلة هجينة من التناقضات والتجاذبات.

4. على إتيقا المناقشة أن تقر بأن اللجوء إلى مؤثرات أخلاقية مصطعنة يعني ولوج مجال يتناقض مع وضعها الخاص، فمفاهيم مثل الشفقة، الـــتعاطف، الحب الكرم لا يمكن النظر إليها بوصفها مبادئ بديلة لإرســـاء أخـــلاق معيّنة، مع ذلك فإنه يمكن النظر إليها على أنها مصادر محفزة ضرورية في مستوى الممارسة التجريبية[1].

واســـتكمالا لـــسؤال كانط الذي كان قد طرحه في نقد العقل الخـــالص وهو كيف يمكن للميتافيزيقا أن تصير علما، فإن تساؤل آبل الأساس هنا – دون أن ننسى سؤاله المضمر في ثنايا الكتاب والذي هو بمـــثابة الخـــيط السحري المحرك وهو: ما معنى أن يكون الإنسان كائنا أخلاقـــيا، ومـــا دلالة ذلك؟ – هو هل يمكن قيام إتيقا عقلية في زمن الهيمـــنة العلمـــية؟ إن الإجابـــة على هذا التساؤل تتضمن استشكالا واضحا.

- أولا لأن التـــساؤل لا يقابله جواب بالضرورة، بل إنه قد يحيل إلى تساؤلات مساوقة أخرى، فجرثومة التساؤل الفلسفي تعشش دائما في الأمـــاكن الـــرطبة التي توفر لها التكاثر الدائم كما يقول جيل دولوز Gilles Deleuze.

---

(1) Karl Otto Apel, *ocp*, pp. 9-11.

- وثانيا لأن الإجابة إن وجدت ستتضمن إستشكالا حتميا مرده طبيعة العلاقة القائمة بين الإتيقا والعلم أو بتعبير آخر النتائج الأخلاقية للتطور العلمي، وبيّن منذ البداية أن هناك مفارقة تصدمنا ونحن بصدد مناقشة هذه المسألة. فمن جهة نجد أن الأنموذج العلمي قد تعمم ومس أغلب قطاعات المعرفة والممارسة على حد سواء، وبخاصة في المجتمعات الأكثر تطورا، ما أدى إلى خلق مسار عقلنة مس هو أيضا كل مناحي الحياة، وأنتج تقدما ماديا هائلا هو ما يزال إلى حد يومنا هذا مثار دهشة، ومن جهة ثانية إن اتخاذ العلم أنموذج العلم الطبيعي والرياضي كأنموذج أو حد لقياس مسار التطور والعقلنة قد أدى إلى تصلب هذه النزعة العلمية وسقوطها في اللآعقلنة والمغالات - كما يرى ماركيوز Marcuse في مشروعه النقدي - ما أدى إلى ظهور تيار أكسيولوجي في الغرب مضاد لهذه النزعة، ومنافح عن قيم إنسانية تشذرت واندثرت في غمرة السباق المحموم للحصول على المنتجات المادية. صحيح أن هذه المنتجات قد أفادت الإنسان أيما إفادة، ويسّرت عليه الكثير من صعوبات الزمن الغابر، لكن أن تتحول إلى ديانة جديدة فهنا ممكن الأشكلة.

إن إتيقا المناقشة، فيما يرى آبل، وبالإضافة إلى أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية، بحيث تُظهر علنا بأنها فلسفة التزام وقيم، فإنه وبموجب إجابة تختزل البعد التداولي - الترنسندنتالي، على هذه الإتيقا أن تضع موضع تساؤل مجموعة من الافتراضات الأنموذجية المتجذرة داخل الفلسفة الغربية، وتحديدا الفلسفة الحديثة، أهمها:

1. الأنانة Solipsisme المنهجية أو الترنسندنتالية للعقل المنحدرة إلينا من ثنايا الفلسفة الفينومينولوجية لهوسرل، والمرتبطة بمطلقية العلاقة: ذات - موضوع في مجال المعرفة.

2. تأسيسا على ما سبق ينبغي النظر إلى اللغة والتواصل بما هما عنصران ثانويان ووظيفيان قياسا بالفكر الذي يتميز أساسا بأنه فكر متفرد ومستكفئ.

3. ضرورة فهم فعل التأسيس بما هو استنباط لشيء ما انطلاقا من شيء ما آخر، ما يعني العودة التأملية إلى بداهة شعورية متحررة من أية اسقاطات تأويلية.

4. وبناء عليه، فإن مفهوم العقلنة ذاته وسعيا منه لإيجاد أنموذجه الخاص به، سيلجأ للتفيأ تحت ظلال العقلنة المنطقية الرياضية Rationalité logico-mathématique.

5. أما فيما يخص مسألة التأسيس الفلسفي النهائي، وبخاصة ما تعلق منه بالجانب الأخلاقي – فإننا نفترض البديل غير الديالكتيكي التالي: إما أن التأسيس النهائي لن يعتمد في مقاربته إلاّ على المبادئ المثلى المجردة للتاريخ، أو أن هذا التأسيس ذاته يتوجب عليه عدم الرجوع أو الاعتماد على مبادئ يفترض أنها صحيحة، وذلك لصالح شكل معيّن من تاريخانية الصلاحة[1].

وواضح منذ البداية أن الإفتراضين الأوليين – وهما الأهم من مجمل الافتراضات المذكورة – على درجة متقدمة من الارتباط ببعضها بعضا لجهة أنهما لا يسمحان للتوجه التداولي – الترنسندنتالي سالف الذكر، بإقامة علاقة داخلية تكاملية معهما بين العلاقة ذات – موضوع Sujet-Objet، والعلاقة ذات – ذات مشتركة أو (جمعية) Sujet-Cosujet، يستتبع ذلك أن مفهوم اللغة ذاته لن يعود وسيطا مهمًا داخل لعبة العلاقة ذات – موضوع، بل إنه يلعب دور المراقب

(1) Karl Otto Apel, *ocp*. pp. 33-34.

لاســـتقرار هـــذه العلاقة لا أكثر وإذا كان مسعى آبل في إتيقا المناقشة هـــذه هو بلوغ تداولية ترانسندنتالية غايتها القصوى تأسيس صلاحة شمولـــية لمـــبادئ مثل العدالة، التضامن، المسؤولية المشتركة على ضوء الوضع القائم كنقطة انطلاق أولانية، فإن مقاربة هابرماز، وإن أخذت شكل حوارية مدرسية بينه وبين بعض المتسائلين، فإنها لم تغفل القضايا الأكثر إثارة للجدل سواء بينه وبين آبل، أو بينه وبين المنظومة الفلسفية المعاصـــرة وبخاصـــة ما تعلق منها بالبحوث المتداولة في مجال الأخلاق، الاجتماع والسياسة.

إن كـــتاب هابرماز إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة ليس ردا مباشرا على مجمل الطروحات التي كان قد ساقها آبل في إتيقا المناقشة، ولكنه أيـــضا لا يخرج عن السياق الذي يتموقع فيه كل مشروع آبل النظري وهـــو التداولية الترنسندنتالية، كما أن الإتيقا هنا لا تشكل أي انقطاع مـــع البنية الهيكلية الأساسية لمشروع هابرماز وبخاصة ما ورد في كتاب الفكـــر مـــا بعد الميتافيزيقى La pensée post métaphysique الذي انتـــصر فـــيه لتداولـــية شمولية أو شاملة تستلهم أخصب ما في الفكر الهيجلي وهو ديالكلتيك العقل والواقع.

ومع أن هابرماز أبقى على موضوعة إتيقا المناقشة، فقد ربطها في كتابه هذا بمسألة الحقيقة حيث تتحول إتيقا المناقشة في النهاية إلى إتيقا الحقـــيقة لأن الحقـــيقة، ومنذ تعريفاتها اليونانية القديمة، هي قيمة القيم قاطبة. في هذا الكتاب الذي هو عبارة عن مجموع المحاضرات التي ألقاها هابـــرماز في بـــاريس في سنة 2001 بدعوة من مركز جورج بومبيدو الـــدولي بغـــرض الاحتفاء بكتابه الذي كان قد ظهر للتو وهو كتاب الحقيقة والتبرير Vérité et justification، يقترح علينا هابرماز مقاربة جديـــدة لفهم أسس العقل والكائن الإنساني بعامة. هذه المقاربة تهدف

بالأســـاس إلى هجر اعتمادنا على "براديغم" أو أنموذج الشعور لصالح عقلنة بينذاتية لا تقطع صلتها بالذات ولكنها لا تبقيها نقطة إرتكاسها الوحـــيدة. وعلى هذا فإتيقا المناقشة كما تصورها هابرماز، ومن قبله آبـــل، على ما بينهما من خلاف أفقي، وفي مسعاها المعياري العام لا تسعى فحسب إلى توضيح شروط الفهم البينذاتية، ولكنها تهدف أيضا إلى تحديد الافتراضات التداولية للغة، وإلى إبانة شكل التأسيس البينذاتي أو العقلي للمعايير الأخلاقية المختلفة.

لقـــد كـــان في إمكان هابرماز، بحسب ما يرى باتريك سافيدان Patrick Savidan، مترجم هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية، أن يكتفي بالمـــباحث الـــتي انـــشغل بها منذ البداية على - خطى فلاسفة الأنوار والمفكـــرين الملتزمين - إلاّأنه بقي من أقوى المدافعين عن فكرة إخراج العقـــل إلى المـــيدان العـــام وجعله مقوما أساسيا من مقومات الحياة الاجتماعـــية أو الحـــياة البينذاتـــية التواصلية، طبعا دون إغفال البعد الوجـــودي الكـــامن فيه. من هنا كان التزام هابرماز بإخراج تأملاته الذاتـــية إلى النقاش العام، بل ومشاركته في مجمل النقاشات الحيوية التي دارت وتـــدور في ألمانـــيا وأوروبا قاطبة (كمسألة العولمة، الاعتراف بالهويات الثقافية والسياسية للأقليات المهاجرة إلى أوروبا، الإضطرابات في المجـــتمعات المعاصـــرة، الحريات). هذه المقاربة أفضت بنا أيضا إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي صعوبة الفصل بين هابرماز الفيلسوف المنظّر والمـــؤول لإتيقيات المعرفة الذاتية، وبين هابرماز السوسيولوجي المفسّر والمحلّـــل للظواهـــر الاجتماعية المتباينة، أي بين هابرماز الممثل للحقيقة الفردية المجردة وهابرماز الممثل للحقيقة التجريبية التي تأخذ كل أبعادها مـــن ممارســـات البشر وليس من تأملاتهم. مع ذلك نقول إن هابرماز الحقيقـــي هو هذا وذاك في الوقت ذاته، ذلك أن مشروعه ككل، ومنذ

كتاباته الأولى التي جمعت فيما بعد في كتاب جوانب فلسفية وسياسية وبخاصة مقاله الشهيرحول هيدغر: التفكير مع هيدغر ضد هيدغر، يختزل ويختزن البعدين معا على عادة أغلب ممثلي النظرية النقدية، التداولية، والتواصلية.

في الأخير أقول إن ما نقدمه اليوم للقارئ العربي عبر هذه الترجمة الأولى إلى اللغة العربية هو من المباحث الطريفة في الغرب، والتي هي في محور انشغال الفكر الغربي بعامة، والفكر الألماني بخاصة، وإذا ما استطعنا أن نضع أصبع القارئ العربي على مكامن الاستشكال فيها نكون قد بلغنا المراد من جهدنا المضني هذا.

د. عمر مهيبل

الجزائر في 200/09/13

إتيقا المناقشة

أسئلة وأجوبة

ألان رينو[*] Alain Renant

إن سؤالي يتمحور حول الكيفيات الخاصة بتموقع ما بعد ميتافيزيقي Post-métaphysique جديـــد للفلسفة بما هي فلسفة عملية كما تتبدى الـــيوم وبإلحاح، في صورة "كانطية موسعة". وعليه، وبموجب وجهة النظر هـــذه، فإنني أرى بأن ذلك الفارق الذي ما فتئت تعمل على توسعته بين نـــزعة أحادية (أو أحاديا نية) متبقية ظلت ماثلة حتى عند روس، وبين نـــزعة حوارية أصيلة وجدت تجسيدا وحيدا لها في "إتيقا المناقشة"، يطرح مـــسألة هامـــة منطوقها: هل إنه، وداخل الإطار الخاص بفلسفة تواصلية معينة، تصبح الإحالة إلى "البراديغم" أو الأنموذج الكانطي حول الذات غير ضرورية، وبما يتجاوز المنعرج الألسني أو اللغوي ذاته.

(*) **ألان رينو (Alain Renaut)**: فيلسوف فرنسي ولد سنة 1948، بدأ هيدغيريا لكـنه مـا لـبث أن غيـر توجهه الفلسفي مع نهاية السبعينيات حيث انهمم بالمسائل الأخلاقية والسياسية لدى كل من كانط، رولس وهابرماز. يعد ألان رينو من دعاة الليبرالية السياسية فكرا وممارسة / من أهم مؤلفاته:

- **هيدغر والمحدثين** (1988) *Heidegger et les modernes*
- **فلسفة القانون** (1991) *La philosophie du droit*
- **كانط اليوم** (1997) *Kant d'aujourd'hui*

(المترجم).

لـــذا، ولكي يمكننا تفكير انبثاق الحقائق العملية، فإنني أعتقد أن الخـــيار المتعلق بإتيقا المناقشة يعد الخيار الأكثر ملاءمة، إذ وبما أننا من الحداثيين، وبما أن سماء الأفكار لا تشوبها شائبة، فإنه يتوجب علينا أن نخترع لأنفسنا حقائق عملية ليس بوسع كل منا منفردا – اللّهم إلاّ إذا أمكننا تصور وجود حدس يخص الحقائق الأخلاقية – أن يبلغها بجهوده الذاتـــية فقط، بل إنه يبلغها في خضم هذه المواجهة الحجاجية التي تجبر كل واحد منا أن يأخذ وجهات نظر الأشخاص الآخرين بعين الإعتبار، ومن ثمة أن يباشر نوعا من الإستخدام الفعلي للأمر المطلق، وهنا أيضا أجدني على توافق تام معك.

وعلـــى كل، إذا ما كنا نود حصر المشروع الأخلاقي أو الإتيقى بعامة (القصدية الإتيقية L'intentionnalité éthique) بما هو نقطة عبور لتأكيد المسؤولية فإننا في الواقع لسنا مجبرين، ولتحقيق ذلك، إلى حشد مرجعية محورية داخل أفق يتميز بالاستقلالية الداخلية أو بالذاتية دون وجـــود قـــصد لا يمكننا، من دونه، أن نفهم كيف يمكن لشعور عملـــي معـــين أن يكون مسؤولا عن شيء ما؟ على أنه، ولكي يمكن تفكير هذا الزعم حيث يفترض أن تكون المسؤولية هي أفضل اختياراته وقـــراراته، أفلا يكون من الضروري الإحالة إلى أنموذج الشعور سالف الذكر.

بهـــذا المعنى، وفي هذه النقطة بالذات، ألا ينبغي الكف عن تلك المـــناكفات العائلية التي تعكر اليوم صفو "الكانطية الموسعة"، وأن نقدّر بأن الأنموذجين معا (الذات، التواصل) ضروريان لجهة أنهما يحيلان إلى مـــشكلتين مطروحتين اليوم على بساط بحث الحقائق العملية، ذلك أنه يمكننا أن نتساءل أفلا نجد أن التعرف على الحجة الأفضل يتم عبر لحظة التحام تقوم بضبط علاقة الذات بذاتها المتماهية أكثر من كونه يتم عبر

تنظيم العلاقة بين الذات والأغيار، وذلك بموجب تراتبية هذه القصدية الإتيقـــية، حتى وإن أخذت في شكل مداولة حجاجية تنتمي إلى ذلك النوع الحواري، ثم ألا يمكن القول أنه، ولأنني لم أتمكن من تحديد الحجة الأفضل (وهو عمل ينبغي أن أقوم به أنا ذاتي دونما مساعدة من أحد)، فقد وجدت ضالتي في ذلك المنتوج الخاص بالمناقشة، وأن هذا المنتوج، وتــبعا لذلك، قد أصبح بالنسبة لي وبواسطتي مشرعنا؟ لذا، أليس من المـــرغوب فيه الإضطلاع بلحظة مناجاة معيّنة وموضعتها داخل سياق المناقشة؟

إذن، وتبعا لهذه الفرضية أفلا ينبغي العودة إلى تلك الرؤية التي تعتقد أن فلـــسفة الذات قد أكل الدهر عليها وشرب، وأنه حان الوقت لهجرها لـــصالح تغـــيير في مـــستوى النماذج سواء أكان ذلك بغرض تحديدها أو بغـــرض توضـــيحها؟ وإذا ما كان ينبغي عليّ وحدي - أنا وحدي - أن أظهر وكأنني أساس الانضمام النهائي إلى نتيجة المحاجة، والذي تم بلوغه أو إنتاجه حسب "براديغم" أو أنموذج المناقشة، والذي تم الاضطلاع به أيضا من قبل كل منا لجهة كونه واجبا وذلك بموجب "براديغم" الذاتية والشعور - بطريقة مناجاتية أحادية وليس بطريقة حوارية - أفلا يجوز هنا الاعتراف بـــأن لا تعـــارض بـــتاتا بين الأنموذجين؟ وهكذا يمكننا أن نتساءل هل الاعتـــراف مـــثلا بأن تكوّن الحقائق العملية (كمبادئ العدالة على سبيل المـــثال) يمـــر حصريا عبر المناقشة الحجاجية (التي تتكفل بإسباغ مضمون معـــين علـــى فكرة هذا العمل المتمحور حول الذات، والذي يجعلني آخذ شكل موضوع عملي)، يجعلني في الوقت ذاته لا آخذ في الحسبان ما مؤداه أنـــه أمكـــنني شرعنة المبادئ المحصلة على خلفية النظر إليّ بما أنا موضوع عملي، أي في إطار العلاقة القائمة بين الذات والذات المتماهية ذاتها، وليس لأنها، أي هذه الشرعنة، انحدرت إلى عن طريق المناقشة.

وقبل أن نغادر مسألة المناقشة لا ضير أن نتساءل هنا مرة أخرى: هـــل من الضروري أن أقوم بتأويل المبادئ المحصلة كما لو أنها فرضت مـــن قـــبل حريتي الذاتية حتى لا أضطر إلى الإقرار بأنني استقبلتها من الخـــارج، أو أنـــني تحملتها تحمل الخاضع المكره، إذ وبدون هذا البعد الخاص بالانضمام والاعتراف، والذي يفترض فيما يفترض ليس علاقتي بالآخر فحسب وإنما يفترض زيادة على ذلك علاقة الذات بذاتها حيث يتيـــسر التعرف على ذلك الجزء الخفي من ذاتي ذاتها التي شاركت في إنجـــاز المناقشة، والتي أمكنها الإسهام في بلورة قانون معيّن أو تأسيس مبدأ من مبادئ العدالة. بهذا المعنى فأنا لا أرى أي أثر لأدنى تناقض بين الأنمـــوذجين، ذلك أن "الخصومة العائلية" التي ظهرت ملامحها داخل المـــيراث المعاصـــر للكانطية يحيل في واقع الأمر إلى إشكاليتين متباينتين ومتكاملـــتين في الوقت ذاته، إذ لا شيء يثبت بشكل قاطع لماذا تكون مثلا الإشكالية الخاصة بإتيقا المناقشة أكثر عمقا وضرورة من الإشكالية الأخرى.

يورغن هابرماز

إن البروفيسور رينو يطرح مسألة صعبة وأساسية في الوقت ذاته ما يستوجب تقديم بعض التوضيحات بداهة.

بداية لا أعتقد أنه يمكننا أن نضع الأنموذجين السالفين ("براديغم" أو أنموذج الذهنوية Mentalisme و"براديغم" أو أنموذج فلسفة اللغة) داخل إطار تصوري واحد (على أقله إذا استخدمنا مصطلح "براديغم" بمعـــناه الـــضيق) مع ذلك فأنا في أقصى درجات الفضول لمعرفة ما إذا كـــان هـــناك خلاف جوهري بيني وبين البروفيسور رينو حول أهمية النـــزعة الذاتية أو حول العلاقة "الإبستمية" أو "العلومية" Epistémique

والعملـــية بالذات بما هي شرط ضروري لإرساء المسؤولية الشخصية. إنـــني أشـــعر أن ما يمكن أن يكون خلافا بيننا ليس بمثل ما نتصور من العمـــق كمـــا هـــي الحـــال مثلا بالنسبة للخلاف الموجود بيني وبين ديترهاينريش Dieter henrich.

لذا، اسمح لي بادئ ذي بدء أن أوضح بأن التأويل البينذاتي للأمر المطلق لم يطرح إلاّ بما هو تفسير لدلالته الأولية وليس بما هو تأويل قد يـــنحو بهـــذه الدلالة منحى آخر، ذلك أن أي تحول يطرأ على التفكير المـــنهمم بالـــذات أو علـــى التفكير المتسم بالروح الحوارية يضع في حـــسبانه، وبشكل مسبق، تلك الخاصية الملازمة لأي إجراء شمولياني، خاصـــية بقـــيت مضمرة إلى أن ظهر شكل جديد من أشكال الوعي التاريخـــي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. هكذا، ومنذ أن تملكنا الوعي بأن التاريخ والثقافة بعامة يشكلان مصادر وفرة للأشكال الرمزية، وكذا مصادر خصوصية للهويات الفردية والجماعية، فقـــد تنامى الوعي بأهمية التحدي الذي تمثله التعددية الإبستمية. إن ما يـــسمى بالـــتعددية الثقافية، وإلى حد معين، تعني فيما تعني أن العالم مـــنظورا إليه في كليته هو عالم منفتح ومؤول تأويلات متعددة بحسب الرؤى المتباينة للأفراد والجماعات، وهذا كتقدير أولي على الأقل.

مـــن هنا يمكننا أن نحكم بأن ما يمكن أن نسميه التعددية التأويلية يـــأتي في ســـياق تحديد صورة معيّنة للعالم ولفهم الذات بالمرة، وكذا لإدارك القـــيم والمصالح المرتبطة بالأشخاص ارتباطا حميميا، والتي عمل الـــتاريخ الفـــردي على الزج بها داخل تقاليد الحياة الخاصة وأشكالها بغـــرض تحديدها. هذه الكثرة في الرؤى المؤوّلة هي في الواقع، السبب الذي يجعل من تفكير ذاتوي ما، ومهما تكن ميزاته، فكرا منفتحا على البديهيات التي لا تستنفد معنى مبدأ الشموليانية، والتي فيما أرى، تكون

مقبولة بما هي قوانين عامة، إننا لم نحمل ممارسة الفضيلة المعرفية الخاصة بالتقرب إلى الغير إلا بوصفنا مشاركين في حوار شامل يهدف من بين مـــا يهـــدف إلى الوصول إلى إجماع معيّن وذلك بسبب الاختلافات المتبادلة التي تتحلى بخاصة في الإدراك الخاص بالحالات المشتركة. ثم إنه يفتـــرض أننا على دراية بالطريقة التي يتبعها كل مشارك من المشاركين في المناقشة – انطلاقا من رؤيته الخاصة – في إرساء السياق العام الذي يـــضم مختلف المصالح المعينة. وهنا يمكننا أن نتساءل: هل في مقدورنا فهم المناقشة العملية بما هي الإطار الذي تطرح فيه مشكلة تطبيق الأمر المطلق؟

على كل، إن المشاركين في مناقشة ما لا يمكنهم أن يحلموا بإدراك توافق حول ما يمكن أن نسميه القاسم المشترك المتساوي بين الجميع إلاّ إذا قام كل واحد منهم بالخضوع ذاتيا إلى ذلك التمرين الذي يمكننا من خلالـــه تبني وجهة نظر الآخر بغية تحقيق ما يسميه بياجيه(*) Piaget

---

(*) **بياجـــيه (جان): (Jean) Piaget (1916 – 1980)** فيلسوف وسيكولوجي فرنسي – سويـــسري شهير، دخل الفلسفة عن طريق برغسون قبل أن ينتهي مع لالاند وبرنـــشفيك، لكـــن مجال شهرته الأساس هو السيكولوجيا والتحليل النفسي حيث ابتكر مبحثا جديدا أسماه **السيكولوجيا التكوينية** Psychologie génètique المهتمة أساسا بالمراحل المختلفة لنمو الذكاء عند الطفل من أهم كتبه:

- **اللغة والفكر عند الطفل (1943)** *Le langage et la pensée chez l'enfant*
- **الحكـــم والبرهنة عند الطفل (1944)** *Le jugement et le raisonnement chez l'enfant*
- **تمثل العالم عند الطفل (1946)** *La représentation du monde chez l'enfant*
- **مدخل إلى الإبستيمولوجيا (1950)** *Introduction a l'épistémologie génétique*
- **التكوينية**
- **البنيوية (1968)** *Le structuralisme*

(المترجم)

زحـــزحة تدريجية للأنا عن المركز "Décentrement" - وبالمرة إزاحة للذات المتمركزة حول ذاتها - ومن ثمة التخلي عن تلك النظرة المركزية في تعامل الفهم مع العالم القائم.

إذن لا أعتقد أننا على خلاف فيما يخص هذه النقطة الأولى، لكن البروفيسور رينو يتساءل بعد ذلك حول ما إذا كانت المشاركة المناسبة في مناقـــشة معيّـــنة تستوجب ما هو أكبر من الاحترام البسيط لقواعد المناقشة والتمرن على ممارسة بينذاتية متبادلة، ولا شك أنه هنا يفكر في ذلك النوع من "المسؤولية" الذي نحس فيه بأنه يتحتم على الإجابة عن كـــل طلب محوره البحث عن تبرير الإلتـــزامات المقدّمة، والتي نعتقد بأنهـــا التـــزاماتنا نحـــن. علـــى أن ألان رينو يواصل سلسلة تساؤلاته بالاستفـــسار عمـــا إذا كانـــت المناقشة ذات المنحى العملي تفترض، وبشكل مساوق، أن يمتلك المشاركون فيها حدّ أدنى من الوعي الذاتي يمكـــنهم في مرحلة لاحقة من بلوغ مرحلة الذاتية أو النفسنة الكاملة، والـــتي تكـــون بمـــثابة الأساس الذي يبني عليه المشاركون في المناقشة وجهات نظرهم - النافية أو المؤكدة - الخاصة بهم وحدهم.

وهـــنا لا يمكـــنني الاســـتمرار أكثر في الاعتراف بشرعية هذه الملاحظـــات المـــتمحورة حـــول تلك المظاهر المكملة الخاصة بالذاتية وبالبينذاتـــية في آن واحـــد. والمسألة الوحيدة التي يمكن لها أن تكون موضع خلاف بيننا تتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي علينا التعامل مع هذه المظاهر وكأنها تشكل عناصر مرتبطة فيما بينها ارتباطا داخليا وتكوينيا أم لا؟ لقد عملت جاهدا، فيما يخصني، على النظر إلى "الأفراد" بما هم أشـــخاص لا يستطيعون بلوغ مرحلة الفردنة إلاّ داخل مسار التشارك الاجتماعـــي، في الوقت ذاته أتمنى أن نتخذ الإجراء المناسب هنا وذلك لاســـتحالة رفض الإستراتيجية الهادفة إلى تصوير "الذاتية" وكأنها تتمة

للعلاقـــات مـــع الـــذات سواء الإبستمية منها أو العملية، والتي توجد محشورة داخل العلاقات التي تربطنا بالغير.

ولتـــسمح لي هـــنا أن أتوســـع في شرح هذه الإستراتيجية عبر ملاحظـــتين أساســـيتين: الملاحظة الأولى مؤداها أن التصور الكانطي "للاســـتقلالية" يخـــتلف اختلافا جوهريا عن مفهوم الحرية الذاتية كما انحـــدر إلينا من الإرث التجريبياني، إذ يمكننا أن نشرح المفارقة القائمة بين فولكير Willkür وفرير قايل Freier Wille من خلال عودتنا إلى أنمـــاط العقلنة التي تعمل إرادتنا من خلالها على تحديد ذاتها بذاتها، ففي حالة الحرية الذاتية مثلا، نجد أن الإرادة مسندة من قبل بديهيات الحذر، أو بتعـــبير آخـــر من قبل امتياز ما، أو أي وازع عقلي خاص بشخص معـــيّن. من هنا فإن فعل الحرية يبدو منضويا تحت راية الوعي المتمحور حول موضوع واحد أو حد. في مقابل ذلك، وتحديدا فيما يخص مسألة الاســـتقلالية، فإننا نجد أن الإرادة هنا تنضوي تحت راية بديهيات تعد مفتاح نجاح الاختيار الخاص ببلوغ الشموليانية، ذلك أن إرادة شخص معـــيّن تحددها أسباب وعلل لها قيمتها أيضا لدى الأشخاص الآخرين (شريطة أن تكون منتمية لجماعة أخلاقية واحدة).

هذا التأويل الخاص بالإرادة الحرة وبالعقل العملي ييسر لنا النظر إلى الجماعـــة الأخلاقـــية بمـــا هـــي جماعة شاملة، قادرة على إرساء التـــشريعات الذاتية الخاصة بالأفراد الأحرار، والمشمولين بمساواة تامة، من حيث أنه ينبغي النظر إليهم بوصفهم غايات لا وسائل.

أمـــا فيما يخص الحرية الذاتية، فإنه يمكننا أن نتصور، وبسهولة أن بعـــض الأفراد قد ينتهزون فرصة كونهم ينعمون بالحرية للاستفادة من ذلـــك إلى أبعد حد، في حين نجد أن آخرين قد لا يعيرون هذه المسألة أدنى عناية، بل وعلى النقيض من ذلك، فإننا نجد أن مفهوم الاستقلالية

ليس مفهوما قابلا للتوزيع، ولا يمكن إنجازه بطريقة فردية، لذا يمكننا أن نؤكد وبكل تفخيم، أن شخصا معيّنا لا يمكنه أن يتمتع بحريته الفردية إلاّ إذا كان كل أفراد الجماعة يتمتعون بها بدرجة متساوية، وعلى كل لنسجل المسألة التالية هنا: إن كانط، وعبر تصور الاستقلالية، كان قد أدخل مفهوما خاصا لا يمكن توظيفه إلاّ داخل إطار بينذاتي، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن فكرة الاستقلالية هذه مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم العقل العملي - على خلفية أن كليهما مشتق من مفهوم الشخص - فإنني أشك تماما في أن جوهر الفلسفة العملية لدى كانط لا يمكن المحافظة أو الإبقاء عليه إلا داخل إطار يمنع بعث تصور عن الذاتية بعيدا عن أية علاقات داخلية تفضي به إلى البنذاتية.

ملاحظتي الثانية محورها الاعتراض التالي الذي كان البروفيسور رينو قد أبداه سابقا في شكل تساؤل إشكالي: <<يمكننا أن نتساءل هنا أفلا نجد أن التعرف إلى الحجة الأفضل يتم عبر لحظة إلتحام تقوم بضبط علاقة الذات بذاتها المتماهية أكثر من كونه يتم عبر تنظيم العلاقة بين الذات والأغيار، وذلك بموجب تراتبية هذه القصدية الإتيقية حتى وإن أخذت في شكل مداولة حجاجية تنتمي إلى ذلك النوع الحواري>>. للإجابة على هذا الاعتراض أقترح في البداية عدم الاهتمام بتلك المواقف التي كان قد اتخذها المشاركون في محاجة معيّنة محورها أنموذج الحرية الذاتية سواء أكانت مواقف مثبتة أم نافية، أو لنقل بتعبير آخر، المواقف التي كان قد اتخذها المشاركون في محاجة معيّنة محورها أنموذج Willkür. إن ما يوجه اختيارات المشاركين في مناقشة تنحو منحى عمليا هو قوة الإكراه المتضمنة في الأسباب أو البواعث التي يفترض أنها تسري على الجميع، وليس فقط تلك القوة المرتبطة بالأسباب التي تعكس حقيقة ما أفضله أو حقيقة ما يفضله

غـــيري، أسباب يمكن لأي مشارك بموجبها - وكذلك الحال بالنسبة للآخـــرين - أن يكتـــشف مـــا هي الممارسة التي سيكون في مصلحة الجميع أتباعها بغية الوصول إلى ضبط مشكلة ما وترتيبها.

إنه لمن البديهي أن وعينا لذاتنا وللقدرة التي تمكّننا من اتخاذ موقف تأملـــي تجـــاه معتقداتنا الخاصة، رغباتنا، توجهاتنا "الأكسيولوجية" أو الأخلاقـــية ومنطلقاتنا البدئية، بل وحتى تجاه مشروع حياتنا الخاص في مجمله، يشكل مطالب أساسية لإمكان المناقشة العامة أو العمومية. على أن هناك ضرورة أخرى تبدو على الدرجة نفسها من الأهمية مؤداها أن المشاركين في مناقشة ما، وما إن ينخرطوا في ممارسة حجاجية من هذا القبـــيل حتى يصيروا ملزمين بأن يكونوا في مستوى التوقعات بالتعاون المنتظرة منهم، والمنشغلة بالبحث عن أنماط الأسباب أو البواعث المقبولة من قبل الآخرين أيضا، كما أنه يتحتم عليهم، بالإضافة إلى ذلك، أن لا يتأثروا إلاّ بهذه الأسباب عند إعلانهم عن مواقفهم المختلفة.

ثم إن الإفتراضات التداولية للمناقشة تظهر أنه من الممكن تماما تلبـــية هـــذين الاقتضاءين معا في آن واحد، فالمناقشة تلبي الشرطين حصرا:

- الـــشرط الأول: كل مشارك فرد حر فيما يقوم به مادام يحوز على الـــسلطة الإبستمية في صيغة المتكلم، والتي تسمح له باتخاذ موقف من المواقف، وهنا لا أجد مندوحة من الإقرار بأنني على توافق تام مع البروفيسور رينو.
- الـــشرط الثاني: هذه السلطة الإبستمية تتم ممارستها بغرض البحث عن اتفاق عقلاني مدروس، ومن ثمة العمل على اختيار الحلول التي تكون مقبولة عقليا، وعقليا فقط، من قبل كل الأشخاص المنضوين والمعنيين هنا.

فالـــشرط الأول والمتعلق بالحرية التواصلية يفضي إلى أنه لا يمكن عـــزل هذه الأخيرة بأي حال من الأحوال عما ورد في الشرط الثاني، ولا أن يـــتم تثبيـــتها داخـــل علاقة متميزة عنها تتمثل في البحث عن الإجماع أو التوافق.

هذا التوجه الأخير، في حقيقة الأمر، يعكس سمو الرابطة الاجتماعية، ذلك أنه، وبمجرد انخراطنا في ممارسة حجاجية معينة، نكون قد سلمنا أمرنا ثانية لتلك الرابطة الاجتماعية التي تظل على مثابرتها في ممارسة تأثيرها حتى ولو تعلق الأمر بأفراد يتنافسون بغية إيجاد أفضل الحجج.

آلان بوير(*) Alain Boyer

في كـــتابه الـــذي يحمل عنوان التفكير مع هابرماز ضد هابرماز Penser avec Habermas contre Habermas، خلـــص كارل أوتو آبل Karl Otto Apel إلى تبني الفكرة التالية: إذا حصل وقام أحدنا بـــرفض تـــبني ما يسميه هو "التأسيس الترنسندنتالي"، فإنه بفعله هذا

(*) **ألان (بوير) Boyer (Alain)**: فيلسوف فرنسي من مواليد 1954، يدرس حاليا في جامعة السور بون مجال إنهمامه الأول هو الإبستومولوجيا وفلسفة العلـــوم، حيث يعد من أهم المختصين الفرنسيين في فلسفة كارل بوبر، وقد عايشه تلميذا ومترجما لمؤلفاته إلى الفرنسية، من أهم أعماله:

- **مدخل لقراءة كارل بوبر (1994)** *Introduction à la lecture de karl popper*
- **خارج الزمان، محاولة حول كانط (2001)** *Hors du temps, un essai sur Kant*
- **كانط وأبيقور (2004)** *Kant et Epicure*

(المترجم)

Karl otto Apel: *penser avec Habermas contre Habermas,* (1989) trad. fr. par M. chariere, ed. de l'éclat 1990.

وقـــد قمنا بترجمته إلى العربية بعنوان: **التفكير مع هابرماز ضد هابرماز**، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، منشورات الاختلاف بيروت 2005.

يكون قد إتخذ شكلا من أشكال قابلية الوقوع في الخطأ القريبة من تلك التي يدافع عنها العقلانيون النقديون أو "البوبريون" Poppériens بتعبير آخـــر. وإذا مـــا تركنا المواقف والقناعات السياسية جانبا، وكحوصلة نهائية نقول: ما هي برأيك الاختلافات الفلسفية الأساسية بين المناقشة الـــنقدية كمـــا يـــراها "البوبريون" وتصورك الخاص لما تسميه "إتيقا المناقـــشة"؟، ثم هـــل إن الـــنقاش الذي يضعك في مواجهة العقلانيين النقديين، وبصرف النظر عن جانبه الذاتي الذي لا يؤثر كثيرا، قد يكون مجـــرد خـــصومة عائلـــية بين العقلانيين، حتى لا أقول بين العقلانيين الإصلاحيين؟

لقد اعترف بوبر في سنة 1944 بأن اختيار العقلنة لا يمكن النظر إلـــيه بمـــا هـــو اختيار عقلاني، بل إنه سينظر إليه لاحقا بما هو اختيار أخلاقي مثل (رفض العنف، القبول بفكرة أن الآخرين يملكون إمكانية نقد مواقفي الحاملة للقابلية للخطأ...)

هـــذا الموقف في نظر بارتلي Bartley، وهو أحد تلاميذ بوبر، موقـــف إيمـــاني بمـــا فيه الكفاية، لذا فهو يقترح نوعا من العقلانية النقدية الفهيمة Rationalisme Critique Compréhensif معطوفة علـــى مـــا يـــسميه "إيكولوجـــيا العقلنة" أو "العقلنة الخضراء"(*) Ecologie de la rationalité. فما هو تعليقكم على هذا النقاش؟

(*) يرمز في أوروبا، وبخاصة في ألمانيا وفرنسا، باللون الأخضر لكل ما يرمز للبيـــئة والمحافظـــة عليها، لذا نجد أن الأحزاب المدافعة عن الطبيعة وعن الحـــياة المتجددة النظيفة، في مقابل المد الصناعي الكبير، والذي بلغ درجة اللاعقلـــنة، تسمى أحزاب "الخضر" Verts أو "الإيكولوجيون" Ecologistes (المترجم).

يورغن هابرماز

أعتقد أن ما يجعلني في مواجهة بوبر، وما يجعله هو أيضا في مواجهة آبل يخرج عن كونه مجرد خصومة عائلية، فمجال الرهان هنا يتجاوز مسألة القابلية للخطأ.

وهكذا فبيرس Peirce مثلا أرسى معادلة جمع فيما بين تصور يتبنى ضمنيا القابلية للخطأ في مجال المعرفة وموقف مناهض للريبية، والاختلاف في جوهره هنا يقوم حول من منا كان يدافع عن تصور قوى للعقلنة ومن كان يدافع عن تصور ضعيف للعقلنة ذاتها. ففيما دافعت أنا عن تصور فهيم للعقلنة معطوفا على أنموذج كلّي للتبرير[1]، فضّل بوبر الانتصار لتصور ڤيبر الأداتي عن العقلنة، وبقي مشدودا للأنموذج الإستنباطي للتبرير، وهنا لا بد من تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى وهي الملاحظة الأكثر بداهة من بين كل التضمينات المرتبطة بهذا الموقف المتعلق بالفلسفة العملية، فبوبر، ومتى تعلق الأمر بالمسائل الأخلاقية، فإننا نجده يتبنى موقفا هو أبعد ما يكون عن الفهم والإدارك أو إنه موقف غير تأملي. إنه يعزي الأحكام الأخلاقية إلى مجرد تطورات، تطورات يفضل في سبيل الكشف عن مصادرها إتباع تفسير هو أقرب ما يكون للحزم والصرامة، أو لنقل إنه تفسير إرادي Volontariste، ذلك أن توجهاتنا أو سلوكاتنا الأخلاقية، فيما يرى، خاضعة للمقاييس التي نختارها نحن بأنفسنا. من هنا فلا مكان عند بوبر لأي إجراء أو مبدأ، كما بالنسبة لإجراء

(1) فيما يخص هذه النقطة فأنا أحيل القارئ إلى كتاب **الحقيقة والتبرير** *Vérité et justification*, trd. fr. par Rainer Rachlitz. op. cit, pp. 43-74.

الـــشموليانية، يـــسمح بإقرار عقلاني مدروس لبعض المقاييس المتعلقة بالقـــيم بعامـــة، لقد تم التخلي عن الاختيار الخاص بالقيم لحساب ما يـــسميه فيـــبر "حرب الآلهة والشياطين" والبروفيسور بوير يثير الانتباه بنفسه إلى تضمين ثان يطبع هذه الصيغة الضعيفة للعقلنة التي يدافع عنها بوبر، حيث يذكرنا بأن بوبر قد اتخذ موقفا إيمانيا مؤداه أن الإقرار بتبني موقف نقدي عوض تبني آخر دوغماتي (أو إيقاني)هو في النهاية مسألة إيمـــان وليس مسألة حجج، ومنه يبدو العقل في تحليلاته المتأخرة وكأنه مجرد قيمة وسط قيم كثيرة أخرى. على النقيض من ذلك، فقد حاولت في إطـــار نظـــرية الفعل التواصلي، إرساء معقولية سلوكية مفادها أن شخـــصا معيـــنا، ومهمـــا يكن محيطه الاجتماعي ولغته وشكل حياته الثقافـــية، فإنه ليس بمقدوره عدم الانخراط داخل الممارسات التواصلية، ومـــن ثمـــة لن يكون في مقدوره كمحصلة أن لا يبدي اهتماما ببعض الافتراضات التداولية نعتقد بأنها ذات منحى عام. إن إعادة بناء المحتوى الحدســـي للافتراضـــات المـــتعلقة بالنشاط التواصلي، والتي لا يمكن مجاوزتهـــا، تتمـــثل في الكشف عن شبكة التأمثلات الإنجازية التي يجد الأفـــراد أنفـــسهم منخرطين فيها دون أن يدركوا بأنهم يشاركون في ممارسات ثقافية حقيقية.

أرنو ديجاردان(*) Arnaud Desjardin

مــــا هي طبيعة العلاقات القائمة بين مقاربتك ومقاربة كارل أوتو آبل؟ صحيح نحن نعلم أن أغلب أعمالك تمحورت حول مفهوم "إتيقا المناقشة"، وذلك بغرض إعادة صياغة المشروع الكانطي الخاص بتأسيس موضوعي للمعايير العملية دون أن تنسى طبعا بأن تحل أنموذج التواصل محل أنموذج الذاتية كما تصوره طانط. لكن، بالرغم من كل هذا، فقد وقعت نقاشات هامة بينكما كان محورها التساؤل حول إمكانية وضع هذا المشروع موضع التطبيق الفعلي.

– الــــنقاش الأول بيــــنكما دار حول إمكانية قيام تأسيس نهائي Letzbegründung لمبدأ الشموليانية (U) وضرورته، فآبل كان يعتقد أنه من الممكن، ومن الضروري أيضا، تأسيس هذا المبدأ، لذا، ولتحقيق ذلك، لجأ إلى استخدام الحجة الترنسندنتالية "للتناقض الذاتي الإنجازي"، أما أنتم فإنكم لم تكتفوا بالقول بأن هذه الحجة <<ضعيفة>>، بل إن اللّجوء إليها أصلا قد يعيدنا إلى أوجه تفكير نجد أن آبل نفسه كان

(*) **ديجاردان (أرنو): Desjardin (Anaud)**، مخرج تلفزيوني فرنسي من مواليد 1925، كـــان مـــن أوائــل الفرنسيين الذين وثقوا بالكاميرا العادات والتقاليد الـــروحية الغريبة عن المناخ الأوروبي مثل: الهندوسية، البوذية، التصوف الإســـلامي (علـــى الطـــريقة الأفغانية). يعد ديجاردان من دعاة الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة، له مؤلفات لا تعد ولا تحصى أهمها:

– **دروب الحكمة (3 أجزاء) (1968 – 1972)** *Les chemins de la sagesse*

– **العـــالم الحديث والحكمة القديمة (1973)** *Le monde moderne et la sagesse ancienne*

– **بمعـــزل عن الذات، في البحث عن الأنا** (1977) *Au-de là du moi, A la recherche du soi*

– **نظرات حكيمة حول عالم مجنون (1997)** *Regards sages sur un monde fou*

(المترجم)

أول مـــن قـــال بنهايتها، بمعنى آخر العودة إلى نوع من الذاتية سالفة الذكـــر. من هنا أنا أسأل: هل تطورت مواقفكم منذ ذلك الوقت فيما يخص هذا المشكل؟

مـــن جهـــة أخـــرى، فإنـــه ومنذ صدور كتابه المناقشة والمسؤولية Diskurs und werantwortung[1]، دفع آبل بمسألة إيجاد تطبيق مسؤول لإتـــيقا المناقـــشة إلى واجهة أعماله. هذه الإشكالية الجديدة بالنسبة إليه، تـــستوجب إضـــافة قـــسم آخـــر، أسمـــاه "القـــسم ب" لحلقة النقاش Diskursethik الـــتي نظمـــت حول ذلك المبدأ النوعي – وهو من طبيعة غائية – المستعار من فكرة كانط حول التقدم. هذا القسم ب سيلعب دور المكمّل لمبدأ الشموليانية (U) الذي إعتقد أنه لم يطبق على الوجه الأكمل. أمـــا من جهتكم، فهل مازلتم تعتقدون دائما – كما سبق وكتبتم ذلك – أن إضـــافة مبدأ من هذا القبيل سيكون عملا سطحيا ومتناقضا مع الطابع الأخلاقـــي لإتـــيقا المناقـــشة؟ وفي مطلق الأحوال هل يمكننا القول بأن تفسيراتك المتتالية لإتيقا المناقشة قد بلغت من النضج ما يجعلها تسلك طرقا مستقلة ومنفصلة؟ وكيف يقوم تفسيرك الخاص بإتيقا المناقشة بالتعامل مع ضرورة توفر تطبيق مسؤول للمعايير؟

يورغن هابرماز

في البداية دعني أؤكد لك بأن صديقي كارل أوتو آبل كان له الدور الأكـــبر في توجيه عملي الخاص أكثر من أي زميل آخر، ومع ذلك فهناك خلافات قائمة بيننا يقف على رأسها ما كان قد ذكره آرنو ديجاردان.

---

(1) *Discussion et responsabilité* (1988), tome I, trad. fr par ch. Bouchindhomme, M. Chariere et R. Rochlitz, Paris cerf, 1996 ; tome II, trad, fr par Ch. Bouchindhomme et R. Rochlitz, Paris; cerf 1998.

أمـــا فـــيما يخص Letztbegründung أو التأسيس النهائي، فقد لجـــأت في محـــاولتي لإرســـاء هذا النسق، إلى تطبيق إستراتيجية أقل اســـتنباطية من إستراتيجية كارل أوتو آبل، فهو ما زال يعتقد أن هناك ميتا – مقال Méta-Discours (أي مقال يتجاوز المقال القائم) خاص باستدلال ذاتي الإحالة من النمط الترنسندنتالي يمكنه أن يمنح الفلسفة، بمـــا هـــي تخـــصص قائم بذاته، وضعا مميزا عن باقي الفروع المعرفية الأخـــرى، في حين أنظر أنا بعين مغايرة إلى طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلـــم، إذ أعمل على بلورة تصور ينظر بعين التعددية لكل المقالات النظـــرية علـــى اخـــتلافها انطلاقا من أنها، أي المقالات، وفي أحسن الأحوال، لن يكون أمامها سوى التمفصل حول بعضها البعض دون أن يكون في مقدور أي منها ادعاء الأفضلية والامتياز عن غيره، سواء قلب الأمر وفق مقاربة شموليانية، أو نظر إليه انطلاقا من رؤية اختزالية كما في (الفـــسلفة أو النظرية الإجتماعية، وكذلك في الفيزياء، البيولوجيا، وفيـــزيولوجيا الجهـــاز العصبـــي)، وإذا ما تتبعنا آبل في رحلة تطويره للدلـــيل المتعلق بالتأسيس النهائي Letztbergründungs-Argument، فإنـــنا ســـنتعرف، وبسهولة، على عدد لا بأس به من الافتراضات التي يخـــضع لهـــا هذا الدليل، بل إنهناك الكثير من المقالات أو الأقوال التي تعرضـــت لهـــذا الدلـــيل وعلى رأسها الأعمال الرائعة لبعض تلاميذه المتميزين، وتحديدا أعمال مارسيل نيكيه[1] Marcel Niquet(*). فهذا

(1) Marcel Niquet, *Ttranzsendentale Argumente*, Kant, Strawson und die Aporetik der detranszendentalisierung (Surhr,kamp, 1991) et Nichthintergehbarkeit und Diskurs, prolegome zu einer Diskurstheorie des transzendentalen (Dunker & humblot 1995).

(*) **نيكـــيه (مارســـيل): (Marcel) Niquet** (1884 – 1964) رسام فرنسي شهير قام بتحـــضير الكثير من معارض الرسم في الصالونات الحرة، وكان مختصا في رسم الأشخاص وضفاف الأنهار وبخاصة نهر السين الذي كان مولعا به (المترجم).

الأخـــير يفترض تصورا معينا للغة والتواصل، ووصفا معيّنا للمحاجة، وفهمـــا معيّنا للتبرير وللحجج الترنسندنتالية. إنه يتوجب افتراض كل هـــذا وأكثـــر حتى يتمكن آبل من الدفاع عن موقفه، إلاّ أن كل هذه الافتراضـــات في الحقيقة هي مصدر سجال أكثر منها مصدر اطمئنان. صحيح أنا لا أدعي بأنه لن يكون في مقدوره فرض وجهة نظره داخل هـــذا الـــسجال، إلاّ أنه ينبغي عليه، إذا ما رغب في ذلك، أن ينخرط ضـــمن شكل معيّن من أشكال المحاجة، شكل هو أقرب ما يكون إلى المحاجـــة العامة، وأخشى ما أخشاه أن لا نتمكن من توفير شكل آخر، ذلك أن مشروع التأسيس النهائي مرتبط بافتراضات تصبح استراتيجيا المتمـــثلة في الـــبحث عن الحجة الوحيدة الكافية استراتيجية خاوية ولا معنى لها.

وجه الخلاف الثاني بيننا يتمحور حول مسألة التطبيق، ففي الوقت الذي التزمت فيه بمواصلة استكشاف الطريق الذي دشنه كلاوس غونتر Klaus Günther ومـــؤداه تمييـــز الأقوال المنشغلة بالتطبيق عن تلك المنشغلة بالتبرير، ومن ثمة اعتبار الأولى بمثابة المسارات الضرورية المفضية إلى بلورة مواقف أخلاقية وقانونية متفردة وذلك بالاعتماد على حالات هي أصلا محل نـــزاع[1].

من هنا فأنا أعتقد أن هذا المسار يجنبنا مواجهة الصعوبات المعروفة والملازمـــة للمقاربـــة الكانطية بعامة، والمرتبطة بواقعة أن مقاربته، أي كـــانط، وللأســـف الشديد، تضع في سلة واحدة مشكلة تبرير المعايير والمشكلة المتعلقة بتطبيقها. مع ذلك فإن كارل أوتو آبل، وعندما يتكلم عـــن التطبيق وهو ما يسميه "القسم ب" من الإتيقا)، فإنه، ومن دون

---

(1) *Klaus Günther*, Der Sinn für Angemessenheit, Anwendungsdiskurse in moral und Recht, Suhrkamp, 1988.

شـــك، يكون قيد التفكير في شيء آخر وذلك بغرض إحالته إلى ذلك المـــشكل الجـــدي الناجم عن ذلك النوع من البراكسيس الهادف إلى إرســـاء شـــروط قد يتم افتراض تحقيقها منذ الآن من قبل الممارسات العاديـــة للمناقـــشة، فمـــا هـــي هذه الشروط يا ترى؟ إنها الشروط الإقتـــصادية في المقـــام الأول، ثم الشروط الاجتماعية، فالثقافية، والتي تسمح بقيام مشاركة ضمنية وقديرة في المناقشة ذات البعد العملي من قـــبل كل أولئك الذين يعتقدون بأن موضوعاتها تشكل موضع اهتمام بالنسبة إليهم، أما في المقام الثاني فتأتي الشروط التي تقوم بتحديد ذلك الشرط الذي يتوجب فيه على كل شخص قبل الامتثال لمعايير معروفة في الـــتعامل البيـــنذاتي، يمكنه جراء ذلك أن يتوقع بأن كل المشاركين الآخـــرين في المناقـــشة ســـيمتثلون هـــم أيضا بدورهم لهذه المعايير، وباختـــصار يمكـــن القول بأن الجميع يملكون الاستعداد الامتثال لهذه المعايير المبررة.

هـــذه الممارســـة المجاوزة للأخلاق القائمة أو الممارسة "الميتا – أخلاقية" Méta-Morale الساعية إلى تحسين الشروط الضرورية لتلك الحالـــة الـــتي قـــد يكون فيها الإجراء الخاص بالمناقشة، والهادف إلى حل المشاكل الأخلاقية، محل تطبيق بشكل انفرادي وحيد، فهو يطرح عليـــنا ما يمكن أن نسميه "مشكل روبيسبيار"(*) Robespierre، أي

(*) **روبيـــسبيار (ماكسيميليان) Robespierre (Maximilien)** ولد عام 1758 – كـــان محامـــيا بارعا ما أهله لأن يكون أحد الوجوه البارزة للثورة الفرنسية التـــي أطاحت بالملكية، بعد انتصار الثورة قام جدل كبير حول شخصه، فقد كـــان مشايعوه يرون فيه ديمقراطيا حقيقيا حيث لقبوه "النزيه" L'incorruptible، في حين لقبه خصومه بالطاغية "tyran" و"الدكتاتور الدموي"، وبين هذا وذاك ضـــاع مصير روبيسبيار فأعدم يوم 28 جويلية 1794 في ساحة الثورة في باريس (المترجم).

ذلــك المــشكل الــذي يخــص النتائج اللاأخلاقية لممارسة أخلاقية معينة[1].

ثم إنني لا أتصور كيف يمكن لأي تحويل للغائية السياسية إلى مبدأ أخلاقـــي الإســـهام في حل هذا المشكل، ذلك أن النظرية ذات البعد الأخلاقي التي تبين لنا كيف يتم تبرير المعايير العامة ومن ثمة تطبيقها، لا يمكـــن السماح بتأكيد أولية معيارية معينة كائنا ما كان هدفها الخاص انطلاقـــا من هذه المعايير لجهة أن متابعة غائية معيّنة - مهما تكن أهميتها - يـــستوجب تداخل استدلالين اثنين: استدلال معياري واستدلال يأخذ شكل الحصافة.

وعلـــى كل، فأنا أعتقد هنا، أن هذا المشكل الكلاسي الذي يعتـــرض ســـبيل إتيقا الثورة لا يمكن حله في إطار نظرية أخلاقية محـــددة، وبالمقابل، قد يمكن تحجيم أثره داخل دولة مؤسساتية يتم تأسيس النـــزعة الإصلاحية الديمقراطية فيما تماشيا مع السير العادي للحياة السياسية، هذا في الوقت الذي، يمكن فيه للمواطنين النظر إلى هـــذا التـــشريع بوصفه مشروعا جماعيا يهدف إلى تحقيق أمثل وتام لذلك النسق المتعلق بالحقوق الأساسية المتعارف عليها. أما المواطنون المـــشاركون في هذا المشروع المشترك فبإمكانهم، وبطريقة متناسقة، النضال بغية تحسين الشروط التي تمكنهم من ولوج مناسب ومشاركة فعلية في السياسة الاستشارية أو التداولية، مع التأكيد على إمكانية تطبيق القواعد التي تضمن احترام هذه المعايير إذا ما أخذت من بعدها العقلي.

---

(1) لتبـــين هذه النقطة بشكل أفضل، يرجى الرجوع بشكل خاص إلى هيجل في الفـــصل الأخير من **الحقيقة والتبرير** *Vérité et justification*، من المرجع المذكور.

ألبان بوفييه(*) Alban Bouvier

إن أهـــم الاعتراضات التي قد تتلقاها تصوراتكم في مجال العلوم الاجتماعـــية تتمـــثل في اتهـــامكم بأنكم قمتم بتشييد "نظرية عظيمة" وتحديدا في كتاب نظرية الفعل التواصلي[1]، ومن أنكم رسختم بذلك تبعيتكم لمبرات تالكوت بيرسونـــز(*) Talcot Parsons، والذي تقدمه فعليا على أنه أحد أهم نماذجك.

هكـــذا، وضـــمن مقاربة تقترب كثيرا من مقاربته، قمت بإنتاج محـــصلة نهائـــية في منتهى الروعة هي بمثابة تلخيص لأعمال الكثير من المنظرين الكلاسيين. هذا الاهتمام الدائم الذي يسكنك يبين، في حقيقة

(*) **بوفيـــيه (ألبان)** :Bouvier (Alban)، سوسيولوجي فرنسي، عضو بارز في مراكـــز بحوث متعددة، بحوثه تتركز حول فلسفة العلوم الإنسانية والنظرية السوسيولوجية وبخاصة نظرية الاختيار العقلي. من أهم مؤلفاته:

- **المحاجـــة الفلـــسفية، دراســـة حول السوسيولوجيا الادراكية (1945)** *L'argumentation philosophique, etude de sociologie cognitive*
- **فلسفة العلوم الاجتماعية (1999)** *Philosophie des sciences sociale*

(المترجم)

(1) ***Théorie de l'agir communicationnel*** (1981), 2 Tomes. trad, fr. Jean-Marc Ferry et Jean-louis shlegel, Paris, Fayard, 1987.

(*) **بيرســـونز (تالكوت)**: **Parsons (Talcolt)**، سوسيولوجي أمريكي شهير من رواد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع حيث طوّر نظرية أسماها الوظيفية المنهجـــية، وهـــي نظـــرية تنهل من أعمال فرويد، دوركهايم، ماكس فيبر وغيرهم، كما اشتهر أيضا بنظريته حول النشاط. من أهم أعماله:

- **بنية النشاط الاجتماعي (1937)** *The Structure of social action*
- **النسق الاجتماعي (1951)** *The social system*
- **نظـــرية النشاط والمسألة الإنسانية (1978)** *Action theory and the human condition*

(المترجم)

الأمـــر، عن ثقافة مذهلة، وعن رغبة في معرفة مزايا النظريات المختلفة وحــدودها وكذا التحاور معها وذلك بغية إدماج كل النقاش والجدل المثار حولها ضمن إطار نظريتك الخاصة، مع ذلك فإن هذا الانهمام يثير مجمــوعة مــن التساؤلات أهمها: هل إنك فعلا متمسك ببلورة نظرية حول المجتمع يكون هدفها الأساس منحنا وسائل تمكننا من شرح أفضل وفهـــم أحسن للعالم الاجتماعي مع احتفاظنا بحاستنا النقدية تجاهه؟ أم إنــك تــود اقتراح نظرية محورها نظريات المجتمع، وبتعبير آخر نظرية مجـــاوزة للنظريات القائمة، أو "ميتا - نظرية" Méta-théorie، نظرية تعلمـــنا أشياء كثيرة عن هذه النظريات لكنها لا تعلمنا إلاّ قليل القليل عن المجتمعات ذاتها؟

تأسيـــسا علـــى مـــا ســبق، فإنه من غير المستغرب أن نجد بأن الـــسياسيين وعلماء الاجتماع، وإبان سعيهم الحثيث لتوظيف أفكارك ضـــمن رؤاهم وأعمالهم الخاصة - لجهة معارضتها "بأنموذج السوق" المـــشهور في هذا المجال من مجالات البحث على سبيل المثال - فإنهم لا يحفظون من جملة أعمالك سوى فكرة "أنموذج الميدان" التي لا تعدو، في الحقيقة، أن تكون فكرة عامة.

إن مـــا قـــد يُظهـــر أعمالـــك لـــدى عـــدد لا بأس به من السوسيولوجيين وكأنها منقوصة من أي اهتمام حقيقي تجريبيا كان أم مشخـــصا، له في الواقع انعكاسات ملموسة على لائحة الفلسفة السياسية، حيث أن الأمر لن يبقى مجرد مسألة فهم أو تقييم، بل إنه سينتقل بداهة إلى مستوى أخر وهو مستوى العقل بما أن تطبيق إتيقا المناقـــشة علـــى المـــسائل السياسية المشخصة تحت عنوان السياسة الاستشارية هو في حد ذاته فكرة هامة، لكن على أن لا يعني ذلك أيضا أننا أمام موجة طوباوية جديدة.

يورغن هابرماز

سأجيب عن انتقادات البروفيسور بوفيه من خلال الملاحظات الثلاث التالية:

1. ليس سرا أنه، ولتطوير نظريتي الاجتماعية، فقد اخترت في كتاب نظرية الفعل التواصلي أسلوبا مستلهما من الأنموذج الهيجلي، لذا، فأنا لا أدري بالمرة ماهي المؤاخذة التي يمكن أن توجه لي في هذا المجال. مع ذلك يمكننا القول بأن نتائج هذا النوع من الاستدلال الديالكتيكي، يتم تلخيصها عند نهاية كل خطوة بطريقة منهجية منظمة. وعليه أقول إن ما أود بلوغه ليس "نظرية مجاوزة أو مفارقة للنظريات الأخرى، وإنما المواصلة على درب النظرية الاجتماعية الكلاسية، والعلوم الاجتماعية المعاصرة تقدم لنا نماذج عدّة تلخص هذه المقاربة مثل: تورين Touraine، بورديو Bourdieu، لوهمان Luhmann، بل حتى غيدانز Giddens.
2. أما فيما يخص استخدام مثل هذه النظريات، فإنني أعتقد بأنها تحوي بعدا تاريخيا لجهة أنها تقدم تأويلا معيّنا للدينامية أو للخطاطة الخاصة بتطور الحادثة الاجتماعية والثقافية. هذه النظريات الفهيمة أو المدركة يرجع إليها الفضل في بسط رؤية تكون منطلقا لوقوع تغييرات على المدى الطويل يمكن النظر إليها بماهي مظاهر للتطور، كتلك التي تربط المجتمعات ما قبل الصناعية بالمجتمعات ما بعد الصناعية مرورا ببوابة المجتمعات الصناعية.

كما أن المناقشة الدائرة حاليا حول العولمة والرأسمالية العابرة للحدود الوطنية، أو تلك الدائرة حول الأبعاد الاقتصادية، أو تلك المتعلقة بالتحول القائم في مستوى العلاقات الدولية على قاعدة

تخضع لمبدأ النخبة أو المجموعة العابرة للحدود الوطنية، أو خاضعة لمبدأ تنامي الحس الوطني، يمكنها أن نقدم أمثلة أخرى في هذا المجال.

على أن لهذه النظريات مجتمعة نقطة ضعف بديهية مفادها أن اختيار إطار التأويل اختيار اعتباطي إلى حد ما، فبالرغم من أن كل نظرية هي بالضرورة محددة بأدلة وحجج تجريبية، إلاّ أن الأطر التطورية التي تلف هذه النظريات يمنحها بعدا تفسيريا مجردا يصير معه التحكم في مدى صلاحيتها التجريبية مسألة في غاية الصعوبة، وهذا هو السبب الذي يجعل أشخاصا منخرطين في هذا النوع من البحوث، كما هي الحال بالنسبة لبيرسونز، أو أنا شخصيا، يحرصون أشد الحرص على تقوية الرقابة المتعلقة باختيار المفاهيم أو الأطر النظرية الأساسية، ذلك أن اختيار الخطاطة التأويلية يمكن تبريره ليس فقط عن طريق أدلة تجريبية (من هنا السؤال هل هذه النظريات تشتغل فعلا؟) بل إنه يمكن أن يبرر أيضا عن طريق فحص الأدوات النظرية التي تأسس بمقتضاها.

أما السؤال الخاص بمعرفة هل يمكن لنظرية الفعل التواصلي الصعود عموديا، فإنه ينبغي أن ينظر إليه عبر مجموعة من الأدوات والآليات يختلف بعضها عن بعضها الآخر. من ذلك التساؤل حول ما إذا كانت فرضيتي الخاصة بتأويل مسارات التحديث تنضوي تحت لواء نظرية تداولية للغة ما يجعلها تلج مجالا متعاليا يختلف تمام الاختلاف عن ذلك الخاص بالعلوم الاجتماعية، أم يمكننا القول بأن هذه الفرضية تنضوي تحت لواء نظرية معينة حول العقلنة – والتي تلبي أيضا دور النظرية الأخلاقية – قمت بتوظيفها بغرض تحليل التطورات الشرعية أو القانونية.

والواقـــع أنـــني أتبني تصورا ينظر نظرة تعددية لمختلف النظريات، يكون عليها بموجبه، ليس التمفصل حول بعضها بعضا، ولكن أن تتناسب مع الوقائع أيضا.

3. أخيرا، أنت تشير إلى التعارض القائم بين أنموذج "الميدان" وأنموذج "السوق" بحيث تقيم تعارضا بيني وبين نمط آخر من النظريات هو ذاتـــه لا يخلو من نقائص أو نقاط ضعف. فأعمال جون الستر John Elster هي مثال حي على ذلك الضعف الذي يعترى ذلك الـــنوع من النظريات التي يبدو أنك تفضلها ومنها نظرية الاختيار العقلـــي المطـــبق على السياسة الانتخابية أو على الاستراتيجيات المعمول بها في عالم الأعمال.

إننا نعلم علم اليقين أن هذه النظريات متوسطة المدى تدعو بخاصة إلى تحديـــد أكثـــر مـــرونة لمجال التحليل، وعليه، فإنها تصبح خاضعة لافتراضـــات ليـــست مـــن صلب النظرية ذاتها. ومن ثمة لن يعود في مقـــدورها، كمحصلة، أن تكون موضوع رقابة داخل الإطار النظري الـــذي يفترض فيه أنه إطار طبيعي لها. إن أنموذج الميدان الذي اقترحه جـــون الستر يعدّ مثالا على محاولة التمدد التي قام بها أنموذج الاختيار العقلـــي بعيدا عما تسمح به حدوده الأصلية، بحيث قام بتمديد حدود هـــذا الأنموذج بطريقة جعلت هذا الأخير لا يكتفي فقط بمعرفة أوجه التفاضـــل المعطـــاة داخـــل مجموعة سكانية معيّنة، بل إنه صار يسعى لتحسس الأسباب المعقدة التي تسهم في تكوين أوجه التفاضل هذه.

في الخـــتام، وحتى أنهي حديثي عن هذه النقطة، أعتقد أنه توجد أشـــكال مخـــتلفة من النظريات وأن هذه النظريات تلجأ لإتباع مناهج مختلفة، وأنها كلها تضم الحسنات والسيئات على حد سواء.

باتريك سافيدان(*) Patrick Savidan

لقد حاول بعض الليبراليين والجمهوريين في السنوات الأخيرة رد الاعتبار، وبطريقة مميزة، لقيمة الانتماء الثقافي محاولين، وبالاعتماد على مبادئ مثل الأمة والشعب، أن يظهروا بأن الثقافة يمكن أن تأخذ كل أهميتها انطلاقا من الحرية الفردية، لجهة أن هذه الأخيرة تضع في متناول المنتمين لسياجها مجموعة من الاختيارات (الخاصة والعمومية) ما سيكسبها معاني محددة في أعين هؤلاء الأفراد المنتمين إليها.

بيد أنه، وانطلاقا من المواقف التي تدافعوا عنها في مجال الفلسفة السياسية يبدو أنك أقرب إلى الانضواء تحت هذا المسار الخاص بإعادة تقييم مفهوم الثقافة، بل إن بعض أعمالك تظهر الانتماء الثقافي وكأنه عائق أمام الحرية. وهذا الأمر، في الواقع، شكّل صدمة لي وبخاصة في إطار نظريتك الرائعة حول القانون والدولة التي طورتها من القانون والديمقراطية[1] Droit et démocratie، وفي الاندماج الجمهوري L'intégration Républicaine[2]، هذه النظرية تستند بالأساس إلى التمييز بين الثقافات

(*) سافيدان (باتريك) Savidan (Patrick)، فيلسوف فرنسي تركز اهتمامه حول توطيد العلاقة بين البحوث الفلسفية والأخلاقية وبين العلوم الاجتماعية، كما اهتم بمسائل العدالة والوئام الاجتماعي، من أهم مؤلفاته:
- **لنفكر في تكافؤ الفرص من جديد** (2007) *Repenser l'égalité des chances*
- **معجم العلوم الانسانية** (2006) *Dictionnaire des sciences humaines*
- **تاريخ الفلسفة السياسية** (1999) *Histoire de la philosophie politique*

(المترجم)

(1) Jürgen Habermas, ***Droit et démocratie, Entre faits et normes*** (1992). Trad. fr par Rainer Rochlitz et christian Bouchindhomme, pairs, Gallimard 1997

(2) Jürgan Habermas, *L'intégration républicaine* (1996) trad. fr, par Rainer Rochlitz paris, Fayard, 1998

المختلفة من جهة، وبين ما تسميه ثقافة سياسية عامة من جهة أخرى، والتي تـــرى بأنها ينبغي أن تكون قاسما مشتركا بين المواطنين كافة حفاظا على استمرارية المجتمع وضمانا لحيويته، على أن فحصا متأنيا للطريقة التي بنيت علـــى أساسها تصورك لهذه الثقافة السياسية العامة، وكذا طريقة تشكلها، يفضى بنا إلى نتيجة مفادها أن هذه النظرية هي في المحصلة نظرية غير ثقافية بمـــا فيه الكفاية على الأقل إذا ما قورنت مثلا بفكرة ويل كيمليكا(*) Will Kymlicka عن الثقافة التي أوردها في كتاب المواطنة متعددة الثقافات[1] La citoiyenneté multiculturelle، وعليه، هل يمكنك مـــثلا أن تميز (وأمامنا) بين "الثقافات السياسية" و"الثقافات الأولية أو الثانوية Subcultures؟"(*) وهل يمكن القول أن هذه الثقافات الثانوية، والتي يفترض أنها ثقافات تجاوزها الزمن من منظور ثقافة سياسية عامة هي بالفعل ثقافات قبل سياسية، بمعنى أنها لم تبلغ بعد الحقبة السياسية؟

علـــى كل، وأنت ذاتك تسعى إلى موقعة أعمالك داخل الميراث الجمهـــوري - طـــبعا شريطة الأخذ بعين الاعتبار الطابع الجماعي أو التـــشاركي والتأملي للفكر الجمهوري المعاصر[2] - أليس من الممكن

(*) **كيمليكا (ويل): Kymlicka (Will)**، فيلسوف كندي اشتهر بأعماله حول التعددية الثقافـــية Multiculturalisme. كمـــا كان من المنافحين عن الأعراق والمهاجرين والمدافعين عن حقوقهم وبخاصة في مقاطعة الكيبيك Quebec (المترجم).

(1) Will Kymlicka, *la citoiyenneté multiculturelle,* (1995) trad, fr. par Patrick Savidan, paris, la découverte 2001.

(*) التـــرجمة النـــصيبة لكلمة Subcultures هي أشباه الثقافات، إلاّ أنني فضلت الترجمة التي استخدمتها في المتن فهي تفي بالغرض وتزيد.

(2) حـــول هـــذه الـــنقطة يمكـــن النظر على سبيل المثال إلى الأعمال المتأخرة لميكائيل سانول:

Michel Sandel, Democracy’s discontent. America in search of public philosophy, Cambridge, Belknap press of Harvard University press, 1996.

الحكم بأن تصوراتك حول الدولة – الأمة، وحول المواطنة هي بالفعل تصورات منضوية تحت لواء تلك الليبرالية (الرولسية مثلا) التي ما انفكت تلح على ضرورة الفصل بين السياسة والثقافات إجمالا؟ ثم هل يمكنك في الأخير أن تبين لنا بوضوح الرباط القائم بين مفهومك عن "النخبة العابرة للحدود الوطنية" أو "ما بعد الوطنية" والمناقشة النظرية التي وضعتك في مواجهة الهرمينوطيقا الفلسفية لهانز غيورغ غادامير H. G. Gadamer وذلك بخصوص العلاقة بين الحرية الانسانية والتقاليد الثقافية المختلفة؟

يورغن هابرماز

في البداية اسمح لي أن أجيبك فقط عن النقطة المركزية المتضمنة في كل تساؤلاتك. إن المناقشة الأخيرة المتمحورة حول التعددية الثقافية أدت بالفعل إلى مراجعة الأنموذج الكلاسي للمواطنة، والذي يسعى إلى تعريفها انطلاقا من نظرية مجردة للفوارق الأثنو – ثقافية.

هكذا، وحول هذه النقطة بالذات نجد أن ويل كيمليكا قد طور مفهوما جديدا لمواطنة متعددة الثقافات، وهو المفهوم الذي أجدني على توافق تام معه، فالمواطنة هي عبارة عن وضع يترجم في شكل حدود مدينة، مع ذلك فإنه لا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا بأن المواطنين هم أيضا أشخاص لهم هويات فردية نمت وترعرعت وسط تقاليد معيّنة، وفي أوساط ثقافية نوعية، لذا فإنه يتوجب أن نضع في اعتبارنا بأن هؤلاء الأشخاص هم في حاجة لهذه التقاليد حتى يتمكنوا من الحفاظ

كما يمكن النظر أيضا إلى بعض النقاشات التي أثارت هذا المؤلف في
A. Allen et M. Regan (ed), *Debating Democracy's Discontent. Essay's on Politics, law and public phylosophy*. oxford university press, 1999.

على هوياتهم. كما أنه، وفي حالات خاصة، يمكننا أن نوسع من حاضنة الحقوق المدنية حتى نتمكن من تلقيحها بالحقوق الثقافية، فهذه الحقوق تسمح للمواطنين جميعهم، وبمساواة تامة، الولوج إلى إرث ما، والانتماء لجماعة ثقافية معيّنة تمكنهم من اختيار هويتهم وإرسائها بكل حرية. هذه الخطوة توسع من إمكانيات الولوج إلى محيط ثقافي معيّن مع أن هذا الأنموذج يحمل في ذاته خطرا فعليا بتشذر المجتمع وتفرقه، علما أن هذا الدليل معروف لدى الجمهوريين الفرنسيين. إن مضاعفة ما يسمى بالثقافات الثانوية المكوّنة لجماعة سياسية معطاة لا ينبغي أن يؤدي إلى تفكك هذه الجماعة من هنا، يبدو واضحا أن الطريقة الوحيدة المثلى التي يمكن من خلالها اتقاء هذا الخطر هو التأكد من أن كل المواطنين قد انصهروا داخل ثقافة سياسية واحدة وحيدة، وذلك بمعزل عن الحدود الفاصلة بين انتماءاتهم الثقافية المختلفة، وهذا في حقيقة الأمر، يتطلب نوعا من فك الارتباط بين الثاقة السياسية والثقافات الثانوية الأخرى.

هذا المشكل تزداد أهميته بشكل ملفت داخل سياقات معيّنة كتلك السياقات التي نجد فيها أن ثقافات الأقليات في مجتمع معيّن تدخل في صراع ضد الثقافات المهيمنة والنتيجة، وكما هو مثبت تاريخيا - مع تحفظ بسيط وهو أن هذا الأمر قد لا يكون صحيحا بالنسبة لفرنسا - أن ثقافة الأغلبية المهيمنة، وكما هي الحال بالنسبة لأغلب الحالات، هي من يحدد الثقافة السياسية العامة. تأسيسا على ما سبق تكتسب الثقافات الثانوية المضطهدة والمقهورة وعيا متناميا بخصوصية تقاليدها بخاصة وأن ما يعرف تقليديا بالثقافة الوطنية المشهورة بأحاديتها وتجانسها، بدأت في إفراد مساحات تتسع يوما بعد يوم لتصور جديد ينظر للمجتمعات بما هي مجتمعات متعددة الثقافات

(بـــالمعنى القائم اليوم)، لذا فمن المحتم أن تزداد لجهة إقامة فصل، كحد أدنى، بـــين الثقافة السياسية والثقافة الغالبة المهيمنة، ومنه، وبهذا المعنى، فأنـــا لا أعد أكثر ليبرالية مما أنا جمهوري، هذا على الأقل ما حاولت بلوغه في القانون والديمقراطية.

بيار دومولونير(*) Pierre Demeulenaere

إن أول ســـؤال يتـــبادر إلى أذهانـــنا هو كيف يمكننا فهم وضع النـــشاط التواصـــلي إذا ما قيس بالمبادلات الاقتصادية المرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الحرية؟

هل يتوجب علينا أن تنظر إلى ذلك الأفق المستقبلي الذي تقترحه نظـــرية الفعل التواصلي وكأنه يجعل من النشاط التواصلي بمثابة نقيض للـــنظام الاجتماعي وبخاصة فيما يتعلق بأحد أهم وسائطه وهي النقود. وإذا مـــا كانـــت هذه هي الحال فعلا ألا تعتقد بأن ذلك قد يؤدي بنا للحـــط من شأن المعايير المرتبطة بحرية التبادل (حرية، تبادل وامتيازات متبادلة).

في حـــين أن هذه المعايير مرتبطة أشد الارتباط بالنشاط التواصلي بما يجعله متميزا عن مفهوم النشاط الاستراتيجي كما حدده ماكس فيبر Max Weber علـــى أن السؤال المطروح هنا: إذا كانت مبادئ إعادة توزيع الموارد قد أصبحت موضع اتفاق فهل يمكننا توظيفها لصالح ترقية ممكنة للتبادل وللمعايير المذكورة آنفا، وذلك بمقتضى وجهة النظر التي

(*) **دومولونير (بيار): Demeulenaere (Pierre)**، سوسيولوجي فرنسي، مدير مركـــز الدراســـات الـــسوسيولوجية التابع لجامعة السربون، عضو الجمعية الفرنـــسية للـــسوسيولوجيا، من أهم المباحث التي اهتم بها، نظرية العقلنة، المعايير الاجتماعية، المعايير الجمالية (المترجم).

طـــرحتها في نظرية الفعل التواصلي؟ ثم ما هي المعايير التي ينبغي علينا تفـــضيلها عـــن غيرها لجهة تبرير مبادئ من هذا القبيل محورها إعادة التوزيع؟ هل إننا سنكتشفها عن طريق مسار للمناقشة يمكنها أن تصمد خـــارج أســـواره أم هل يمكن اشتقاقها، كما هي الحال بالنسبة لمعايير التبادل ذاتها، من المعايير الخاصة بالنشاط التواصلي؟

يورغن هابرماز

هذه الأسئلة على درجة كبيرة من الأهمية، لكن أخشى ما أخشاه هـــو أن تكون قد اعتمدت على قراءة لنظريتي الخاصة لا أتفق معها في الغالـــب، إذ أعـــتقد، وبـــصورة إجمالية، أنه تم إدماج، حتى لا أقول إخضاع، المجتمعات المعاصرة المعقدة عبر وسائط وآليات ثلاث: "المال" انطلاقـــا من كونه إحدى الوسائط المهمة فقد تمت شرعنته وفق مبادئ الـــسوق "الـــسلطة" وقد تم ترسيخها داخل المنظمات و"التضامن" وقد تـــرجم إلى معايير وقيم وإلى تواصل أيضا. وقد تسألني هنا: ألا توجد معايير ملازمة لميكانيزمات السوق؟

فأجيبك بأنني أنظر إلى الأشياء من زاوية مغايرة إلى حد ما، زاوية تـــرى أن ميكانيـــزمات السوق تتأسس وفق المبادئ التي تحدد العناصر الأساســـية للقانـــون المدني (كالتعاقد والملكية)، هذا التأسيس المشرعن مـــوجه لكـــي يضمن للفاعلين داخل السوق بأن يقوموا بأفعالهم وفق الأنمـــوذج الاستراتيجي بما أنهم، في الواقع أحرار في ممارسة أفعالهم وفق الـــتفاهمات التي يصلون إليها، وهم فوق هذا وذاك يخططون ويفكرون وفق معايير الربح والخسارة.

أنـــا أعـــرف تمام المعرفة أن الاقتصاد السياسي ينحدر من الفلسفة الأخلاقية، لذا فإننا نجد بأن حايك Hayek، جدّ المنظرين الليبراليين الجدد،

يواصـــل السير على درب التقليد الذي أرساه آدم سميث Adam Smith، إنــه يــشرح الأسباب التي تجعل الأسواق في وضع يمكنها أيضا من تلبية بعــض مبادئ العدالة التوزيعية متى كانت هذه الأسواق مشمولة بظروف مثالية.

أمــا إذا تــبين بأننا مازلنا على مسافة من إدراك الظروف المثالية المــرجوة، وإذا مــا تبين أيضا أن النمط الرأسمالي للإنتاج، وليوم الناس هــذا، قــد نتج عنه - إذا ما قلّب الأمر وفق رؤية العدالة التوزيعية - أنواع لا تعد من اللآمساواة والتفاوت ليس في مقدور حايك تبريرها، حينئذ يمكننا اللجوء إلى سياسات تعويضية.

إنــني مازلــت أعتقد أن دستورا ديمقراطيا يسمح بإرساء مبادئ حقيقية للعدالة، فالصراع حتى لا أقول النــزاع، المتعلق بالمبادئ النوعية للعدالــة التوزيعية ينبغي أن يكون محل تحولات ديمقراطية لا أن يكون مجــرد إسقاطات نظرية متمفصلة حول متغيّر واحد وهو معرفة السير الحسن للأسواق من عدمه.

أما في الوقت الراهن على سبيل المثال، فتدور مناقشة بالغة الأهمية محــورها الطريقة التي بموجبها يمكننا تمثل العدالة التوزيعية في المجتمعات المعاصــرة: فمــن مقاربة أمارتيا سن Amaritya Sen التي تعتمد على مفهوم المقدرة، إلى مقاربة المنفعيين المحدثين الذين دفعوا بمفهوم الفرصة إلى الواجهة، ومن ثمة مقاربة رونالد دووركين Ronald Dworkin المتمحورة حول مفهوم الموارد نجد أنها عبارة عن مواقف في غاية الحذق والــبراعة ثم اتخــذها في هذا النقاش الذي يشارك فيه أيضا رولس عبر جديده الذي يسمى "المبدأ الثاني" Second Principe أو (مبدأ الاختلاف Principe de différence) الذي يحيل بدوره إلى مقاربة ذات نمط اجتماعي ديمقراطي. إنني أؤ يد هنا الرأي القائل بأن هذه المبادئ جميعها

ينبغـــي أن تتم بلورتها من قبل مختصين يعتد بهم (والفلاسفة أنفسهم ينظـــر إلـــيهم على أنهم هم أنفسهم يحملون صفة المختصين في هذا المجال).

مـــع ذلك فإن الكلمة الأخيرة هنا تعود للمواطنين أنفسهم، فهم وحـــدهم من يقدر على تحديد التوجهات الأساسية التي ينوون التحرك باتجاهها جماعيا.

باسكال أنجل(*) Pascal Engel

إنكـــم مـــن بـــين أولـــئك الفلاسفة القاريين (الأوروبيين) Continentaux الـــذين اختاروا عن طيب خاطر الدخول في حوار مـــع بعـــض ممثلـــي الميراث التحليلي، فتعبير "الفلسفة التحليلية[1] Philosophie analytique" تحول اليوم إلى تعبير يتسم بالعمومية، فهـــو يغطي مجالات عدّة، ويضم طرق تفلسف مختلفة، هذا التعبير اليوم يغطي في آن واحد معا عددا لا بأس به من المذاهب الفلسفية والجوهرية التي إذا ما أخذت مجتمعة فإننا سنجد بأنها بعيدة كل البعد

(*) **أنجـــل (باســـكال): Engel (Pascal)** فيلسوف فرنسي تتمحور أعماله حول الفلـــسفة التحليلية المعاصرة التي كان من إبراز المدافعين عنها في الفضاء الفرانكفونـــي، يشغل حاليا منصب أستاذ الفلسفة التحليلية في جامعة جنيف، من أهم أعماله:

- **الحقـــيقة: تأملات حول بعض البديهيات (1998)** *La vérité: Réflexions sur quelques truismes*
- **دافيد سون وفلسفة اللغة (1994)** *Davidson et la philosophie du langage*
- **الفلسفة والسيكولوجيا (1996)** philosophie et psychologie

(المترجم)

(1) Michael Dummett, *les origines de la philosophie analytique* (1988); trad. fr. par Marie-Ane lescourret, Paris, Gallimard 1991.

عـــن أن تكوّن كلاً متناسقا أو منسجما، ذلك أنه، وبحسب وجهة النظـــر الـــتي تمثلها هذه النظريات، فإنه يبدو بأنك تلحق النظريات الفلـــسفية التحليلـــية المعاصـــرة بـــــ "المنعرج الألسني أو اللغوي Tournant Linguistique"، وأنك عندما تلج باب المناقشة معها، فإنك غالبا ما تبين بأن هذه الفلسفات، تضم نقاطا مشتركة عديدة مع الميراث الهرمينوطيقي. على أنه، ومنذ ثلاثين عاما على الأقل، لم يكـــن المنعـــرج الألـــسني أو اللغوي، يمثل الخاصية الأولى للفلسفة التحليلـــية، فهذه الأخيرة كانت منشغلة بالعودة إلى مذاهب أخرى كالنـــــزعة الذهنية أو الذهنوية Mentalisme، النـــزعة الطبيعية Naturalisme، الميتافيزيقا الواقعية وبخاصة فيما يتعلق بعلاقات هذه الفلسفة بالعلوم النظرية بعامة.

وواضـــح هنا أن ليس كل الفلاسفة التحليليين لا يتفقون مع هذا الـــتوجه (دومث Dummett وبيتنام Putnam على سبيل المثال)، لكن فيما يخصك، إلى أي مدى أنت مستعد للدخول في نقاش ما مع حاملي هـــذه الرؤية الطبيعية؟ هل تعتقد بأن هذه النـــزعة ما هي إلاّ تجريبانية جديدة، أو نوعا من الفكر ما قبل الكانطي أم أنك تعتقد على النقيض من كل ما ذكرناه، بأن هذا التوجه يشكل تحديا جديدا للفكر ما بعد الكانطـــي؟ فالتقلـــيد الألمـــاني - النمساوي يبين عن آثار خاصة بهذه النـــــزعة الطبيعـــية نجـــدها في أعمال بولزانو Bolzano، هربارت Herbart، فريز Fries، بينيكو Beneke ومدرسة برنتانو Brentano، فهـــل تعتقد، كمساءلة أخيرة، بأن الوقت قد أذن لجهة إعادة الاعتبار لهذا الجزء من الفلسفة التجريبية والواقعية الألمانية - النمساوية، أم أنك ترى، بأن هذه الأخيرة، ما هي في الحقيقة إلاّ صدى لزمن قد ولى؟

يورغن هابرماز

أنـــا أتفـــق مـــع الوصف الذي أفردته للوضعية الحالية للفلسفة التحليلـــية، كما أوافقك أيضا عندما ذكرت بأن فلسفة القرن التاسع عـــشر في ألمانيا تضم كتابا كانوا سباقين إلى تبني التوجه الطبيعي الذي كنت قد أشرت إليه فيما سبق.

وبالفعـــل، فقـــد ميّـــزت في كتاب الحقيقة والتبرير بين دلالتين للمنعـــرج الألـــسني أو اللغوي، ففيما ينظر بعضهم إلى "البراديغم" أو الأنمـــوذج اللغوي بما هو مجرد أداة من طبيعة ميتودولوجية (منهجية)، فقد اعتقدت دائما بأن هذا "البراديغم"، هو في الواقع مناقشة حادة مع "الـــبراديغم" الذهني. من هنا، وضمن هذه الرؤية، فإنني أعتقد بأنه لا ينبغـــي لـــنا أن نكتفي بتوفير الأدوات السيمانطيقية الشكلية والتحليل المنطقـــي لحل ذلك المشكل الأبدي الذي كان قائما منذ كانط وهيوم كما أشار ريتشارد رورتي Richard Rorty، وإذا ما كان في مقدورك، ولأسباب تتعلق بالمحاجة، أن تلبي لي هذه الرغبة بأن تميّز لي بين منعرج ألـــسني أو لغوي بالمعنى "القوى" ومنعرج آخر بالمعنى "الضعيف" حينها سأقول لك بأنه لا كواين Quine ولا كارناب Carnap قد عملا على بلـــوغ "بـــراديغم" جديد مع استثناء فيتغنشتين في رسالته Tractatus الشهيرة.

إن فيتغنـــشتين، فـــيما أرى، قد تبنى هذا المنعرج وبخاصة عندما كـــتب بـــأن قـــواعد اللغـــة تشكل ماهية العالم. كذلك كان ديمات Dummett قـــد كتب في تاريخه عن الفلسفة التحليلية، من أن الأفكار مع هذا المعرج "ستسكن خارج الفكر". وإذا ما كانت الدلالات تقع خـــارج الـــذهن، وفق ما يرى بيتنام، فإن اللغة تبقى الواسطة البينذاتية

الوحـــيدة التي يمكنها أن تتجسد في كل لحظة، وهذا في حد ذاته تغيير لأفق رؤية لم يمكن كارناب ليجيزه مطلقا.

باسكال أنجل

لكنك تجيز هذه الفكرة؟

يورغن هابرماز

نعم، هذا صحيح، أما فيما يخص البعد الآخر المتضمن في سؤالك، فأجيبك بكل صراحة أنا لا أهتم حاليا بالتقليد الذي أشرت إليه، إذ لا ينبغي أن تصبح الفلسفة مسألة مزاح حيث يقوم كل واحد منا بالحكم على المقاربات الفلسفية المختلفة انطلاقا من أدوات لا يملكها هو، وفي هذا المستوى أقول إننا كلنا متواجدون على ظهر سفينة واحدة.

باسكال أنجل

ما دمت تعترف بأنك تداولي، ألا يمكن أن تكون واقعيا في الوقت ذاته؟

يورغن هابرماز

هـــذا صحيح أيضا، ففيما يخص المسائل ذات الطبيعة الإبستمية، فأنا أتخـــذ مـــوقفا واقعيا إلى حد كبير، مع ذلك فأنا واقعي من طبيعة خاصة، واقعـــي يصنف خارج المنعرج التداولي، إنني على يقين تام بأننا لن نستطيع معارضـــة عالم موضوعي مشكل من كيانات مستقلة عن التصورات التي يمكن أن نكونها عنها، عالم ميزته هو أنه واحد بالنسبة للجميع.

الواقعية، الحقيقة الإبستمية
الحقيقة الأخلاقية

لتوضيح الموقع الذي تحتله الحقيقة في إتيقا المناقشة سأعود لتوضيح بعض المباحث التي تبدو لي في غاية الأهمية من الناحية المنهجية، مع إظهار الروابط القائمة بينها.

1 - المنعرج الألسني أو اللغوي

إن التقليد الهرمينوطيقي الذي بدأ في التمدد من همبولد Humbold وشلايرماخر Schleiermacher وصولا إلى هيدغر Heidegger وغادامير Gadamer يمثل صيغة معيّنة من صيغ المنعرج الألسني أو اللغوي، ذلك أن تغيّر "البراديغم" الذي كان ينقلنا من الفلسفة الذهنية (أو العقلية إجمالا) إلى الفلسفة اللغوية قد تم تطبيقه بطريقتين متكاملتين، وإن ظهرتا مختلفتين، حيث يبدو أن مقاربة اللغة تتم من زوايا مختلفة، فإذا كان فريجه Frege - والإرث التحليلي بعامة - يهتم بالوظيفة التمثلية للغة وبالبنية القضوية للجمل التقريرية فقط، مركزين كل جهودهم على بحث علاقة الجمل بالوقائع، فإن هيدغر والفلسفة الهرمينوطيقية قد انشغلا بتحليل وظيفة الانفتاح على العالم الخاص باللغة العادية، وعملا على أن يستخلصا من هذه الخصائص اللغوية تصوراتهما عن العالم المنضويان

فـــيه. لقـــد عمل الجميع على الاستعانة بكل الوسائل المتاحة، مرة بالاســـتناد إلى أدوات التحلـــيل المنطقـــي، وأخرى بالاعتماد على المنهجـــية اللغـــوية المـــوجهة نحو المضمون على أننا نجد بأن كلتا المقاربتين: المقاربة الأولانية للسيمانطيقا الشكلية والمقاربة الكليانية لسيمانطيقا المضامين، قد مارستا الاستدلال الزائف ذاته، فقد أهملتا الأبعـــاد التداولية التي ينبغي توفرها في أي حوار، والتي كان هبولد ينظر إليها على أنها عماد العقلنة التواصلية، بل إن نقائصها الثانوية لن تتأخر في الظهور بخاصة إذا ما كان مرجعنا الإطار هو ما اقترحه همبولد ذاته؟

هـــذا الإطـــار يـــضع على البساط ثلاثة مستويات من التحليل متساوية الأهمية:

- المستوى الأول ويعالج تصوراتنا حول العالم من منطلق لغوي.
- المستوى الثاني ويسمح بفحص البنية التداولية للمناقشة.
- المـــستوى الـــثالث ويوفر إمكانية قيام دراسة للشروط اللغوية التي يتطلبها تمثل الوقائع.

هذا في الوقت الذي نجد فيه أن المقاربات الهرمينوطيقية والتحليلية تـــتوزع، أولانـــيا على الأقل في المستويين الأول والثالث على التوالي، ذلـــك أن كلتيهما تؤمنان بطريقة أو بأخرى بأولانية السيمانطيقا على التداولـــية، حـــتى وإن كان فيتغنشتين المتأخر مثلا قد قام بتغيير إتجاه بوصـــلته، إلا أن تعابيره بقيت على حالها دونما تغيير. إن فلسفات اللغة الـــتي سادت خلال القرن الأخير لم تورثنا إلاّ طلاقا بينا بين تاريخانية ألعاب اللغة لدى فيتغنشتين وأنطولوجيا هيدغر المنهممة بالانفتاح على العـــالم مـــن جهة، وتواصلية تجريبانية لسيمانطيقا فريجه حول الحقيقة، مرورا بكواين ودافيدسن Davidson من جهة أخرى.

علـــى أن هناك بعض المؤلفين كدومت وبيتنام (ومؤخرا براندوم Brandom) قـــد قامـــوا بتغطية ذلك المجال الذي يقوم مقام الوسيط بالنسبة للتداولية الشكلية، إنهم يعملون على مقارنة سياقوية ورثة بطلين مـــن أهم أبطال القرن الماضي وهما هيدغر وفيتغنشتين من جهة، وعلى مناقـــضة مـــن تبـــنوا ذلك التحليل اللغوي الذي يحاول، وعبر وسائل جديـــدة، حل المشاكل القديمة بين كانط وهيوم من جهة ثانية. ثم إنني قـــد لا أكون مغاليا إذا ما ذكرت، كما أوضحت ذلك من قبل غير ما مـــرة، أن من أهم الأسباب الفكرية التي جعلتنا، كارل أوتو آبل وأنا ذاتي، ننخرط في هذا التوجه بغية إرساء تداولية ترنسندنتالية أو شكلية، هو الحالة التي توجد عليها فلسفة ما بعد الحرب العالمية في ألمانيا[1].

2 – التداولية الشكلية

لقـــد حملـــت مؤخرا على مراجعة بعض مواقفي السابقة المتعلقة بالعقلنة التواصلية، وكذا بنظريتي التداولية الخاصة حول الدلالة وتحديدا مـــا تعلق منها ببعض أنواع أفعال اللغة التي كان تحليلها مصدر إزعاج بالنـــسبة لي مـــنذ زمـــن بعيد (كإعلان النية من قبل المتكلم والأقوال البـــسيطة وغـــير المعـــيارية من جهة، والتهديدات والمسبّات من جهة أخرى). فالأمر هنا بالنسبة لي، لا يعني مباشرة تحديدات حقيقية، وإنما محاولـــة البحث عن حلول للمشاكل المتعلقة أساسا بالأفضلية الممنوحة للعقلنة المقالية.

لقـــد حاولت ما وسعني عدم التطرق إلى المسائل ذات الطبيعة الإبـــستمية عدا تلك المتواجدة داخل سياق نظرية الفعل التواصلي.

(1) Jürgen Habermas: *Vérité et justification* (1999), trad. fr. par Rainer Rochlitz, op. cit, chapitre premier.

هذه المسائل ذاتها ستكون محور إهتمامي في المرحلة اللاحقة، فمسألة معرفة ما إذا كان ممكنا الدفاع عن موقف واقعي بمعزل عن المنعرج التداولي مثلا تبدو مسألة في غاية الأهمية، كذلك أعتقد بأنه من الأهمية بمكان، البحث عن كيفية الحفاظ على تصور معيّن غير إبستمي يتعلق بالحقيقة، آخذين بعين الاعتبار ذلك التداخل الذي لا يمكن تجنبه بين اللغة والواقع. وقبل أن أنهي يحضرني هذا التساؤل ومحوره كيف يمكننا مصالحة الواقعية الابستمولوجية على البنائية الأخلاقية.

3 – واقعية دون تمثلات

إن تداولية ما، مأخوذة وفق المقتضيات الكانطية تسمح بإثارة الانتباه إلى أمرين أساسيين، فمن جهة تظهر لنا أن تلك التجربة المشتركة القائمة بيننا تزودنا بمصادر مقاومة وصمود تمكننا من مواجهة الواقع المحبط، ومن جهة ثانية فهي تضعنا أمام حقيقة أننا لا نملك أي مدخل آني للوصول إلى الحقيقة "العارية" وعليه فإننا نجد أنفسنا، وتبعا لذلك، ملزمين بإدخال عنصرين إثنين داخل إطار تصوري واحد. ففي البداية ينبغي أن ندخل تلك الفكرة التي مؤداها أن المنعرج التداولي، في حقيقة الأمر، لا يترك أدنى مجال للشك فيما يخص وجود العالم الذي ينظر إليه بما هو عالم مستقل عن مجمل تصوراتنا، وفي الوقت ذاته بما هو عالم واحد بالنسبة لنا جميعا. بعد ذلك يتوجب علينا أن نضع في الحسبان واقعة أنه من غير الممكن تحطيم تلك الحلقة المتعلقة بلغتنا بصورة تجعلنا لا نتمكن من إيجاد التبرير الكافي الذي يمكنه إظهار أن معرفتنا تختزن مبدأ القابلية للتكذيب، وعليه فلتسمح لي هنا أن أشير إلى خطوات ثلاث ملازمة لهذا الدليل:

- إن التداولية الكانطية مثلها في ذلك مثل الفلسفة الترنستدنتالية هي في بحث دؤوب عن تلك الظروف التي يفترض أنها ظروف شاملة، ظـــروف أصبحت ضرورية تماما سواء باسم الممارسات القاعدية وكــــل الترتيبات المتعلقة بالذات المتكلّمة والفاعلة، سواء بمقتضى وجهـــة النظر الخاصة بالبنى العميقة بعوالم تحيا حياة بينذاتية متبادلة حيث تبلغ فيها الذوات مرتبة الحياة التشاركية. وعلى النقيض من الفلـــسفة الترنـــسندنتالية، فإن هذه المقاربة التداولية لا تنتج عنها تـــبعات معيـــنة عدا ما تعلّق منها بادعاءات ترنسندنتالية ضعيفة، والمـــتعلقة بتحلـــيل إفتراضات المناقشة، والمعرفة والنشاط والتي لا يمكـــن مجاوزتهـــا أو التغاضـــي عـــنها. إن العوامل الترنسندنتالية أصـــبحت، من الآن فصاعدا، تشتغل وكأنها معطى قبلي بالنسبة إليـــنا، وعوامل يبدو وكأنها تتغذى من طبيعة الالتزام الذي نمارسه داخـــل الحياة الثقافية على تنوعها، ومع ذلك فهي لن تتمكن من احـــتلال أي مجـــال نظري - إدراكي خاص بنا اللهم إلا تأصلها داخـــل الـــزمان والمكـــان، وبهذا المعنى يصبح كانط متناغما مع داروين.

إن البحث عن الخصائص الشمولية لكفاءاتنا القاعدية منظورا إليها علـــى خلفـــية طبيعية، لا يتناسب مع الصورة - الواجهة للمعرفة الإنسانية مأخوذة بما هي "صورة للواقع" - فالمعرفة تباشر، وبشكل متزامن، ثلاثة مسارات تقوم بتصويب بعضها بعضا بطريقة متبادلة: المسار الأول ويتمثل في الموقف الباحث عن حل للمشاكل القائمة ومـــواجهة المخاطر الملازمة للأوضاع الصعبة، المسار الثاني ويتمثل في تبريـــر ادعـــاءات الصلاحة واضعين في الحسبان مجمل الحجج المتعارضة، أما المستوى الثالث والأخير فهو عبارة عن مسار جمعي

للتعلم خاضع لقدرتنا على مراجعة مواقفنا عن طريق رصد أخطائنا الخاصة وتصويبها.

وإذا ما كانت أنواع التقدم في مجال المعرفة تشكل وظيفة بوجه من الوجــوه لهذه المسارات المتفاعلة فيما بينها، فإنه من غير المستحب اللجوء إلى فصل اللحظة "المنفعلة" من البحث عن اللحظة "الفاعلة" في مستوى البناء، التأويل والتبرير. كما أنه ليس من الضروري، بل إنــه ليس ممكنا أصلا، تطهير المعرفة الإنسانية من رواسبها الذاتية ومــن وسائطها البينذاتية، ومن المصالح العملية ومن كل ما يمكنه السمو باللغة إلى مستوى التعدد والتنوع.

- كل هذا لا ينبغي أ ن يفضي بنا إلى نكران الحقيقة والموضوعية، ذلك أنه وبمقدار إصرارنا على مواجهة المشاكل التي لا يمكننا الهروب منها، فإنــه ينبغي علينا في الوقت ذاته، أن نفترض في مناقشاتنا وكذلك في أعمالــنا، أن هناك عالما موضوعيا ليس من صنعنا، وأن هذا العالم في مجملــه واحد بالنسبة للجميع. وهنا أجدني على وفاق تام مع بيتنام في تأكــيده بأن ليس هناك لغة خاصة بالعالم – فالعالم هو كتاب الطبيعة المفــتوح أمامنا – أما ما يوجد فعلا فهو تلك اللغات التي نبتكرها نحن انطلاقــا من رؤى متعددة، كما أننا، وانطلاقا من نظريات اللغة التي نقوم باختيارها، قد نصل إلى بلوغ توصيفات مختلفة تجد مرجعيتها في الأشــياء ذاتها. وهنا نقف أيضا لنتساءل: هل سيتم الإبقاء على تلك النظــرة التي تتصور العالم وكأنه خزان موضوعات وليس بوصفه جملة وقائــع محــددة من قبل اللغة. هذا التصور السينماطيقي للعالم بما هو نــسق للمرجعيات الممكنة، يتناسب في الواقع، مع التصور الإبستمي للعــالم بما هو مرتع لمجمل الإرغامات الخفية التي تؤثر، وبطرق شتى، على طريقة تطلعنا لمعرفة ما يجري في العالم.

4 - الحقيقة والتبرير

يـــبدو أن مفهوم المعرفة بما هي تمثل مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحقـــيقة بمـــا هي توافق، فعندما نرفض أحدها نكون قد رفضنا الثاني أيضا. وإذا ما سلمنا فعليا بوجود تداخل بين اللغة والواقع، فعندئذ لن يكون في مقدورنا تبرير حقيقة منطوق معيّن إلاّ بالاستناد إلى المنطوقات الـــتي اعـــتقدنا في مرحلة سابقة بأنها صحيحة. هذا الحدث يضعنا أمام تصورين إثنين: تصور مضاد لجوهرية المعرفة والتبرير، وتصور آخر ينظر للمعـــرفة بمـــا هي كل متناسق إذا ما نظرنا إلى المعرفة بما هي "مزاعم مـــبررة" فإننا نكون قد خسرنا بعدا في غاية الأهمية يمكن الاستنجاد به مـــتى رفعـــنا أي زعـــم بامتلاك الحقيقة، ذلك أن الحقيقة التي نطالب بتحققها في الحين، في المكان والزمان ذاته، وفق السياق الذي توجد فيه وعـــبر لغتنا، هي في الواقع، موجهة لمجاوزة بعض سياقات التبرير، مهما تكـــن هذه السياقات. والحقيقة، إذا ما نظرنا إليها نظرة حدسية ثاقبة، هـــي ملكية لا يمكن لقضية ما أن تنفصل عنها، فعندما نقول مثلا إن قـــضية مـــا هـــي قضية صحيحة، فإن ذلك يعني أنها صحيحة دائما، وصحيحة بالنسبة للجميع ولا تقتصر علينا فقط. في الوقت ذاته يمكننا أن نجـــد مـــنطوقات قد تم تبريرها تبريرا كافيا ولكنها قد تكون غير صحيحة، لذا فإننا نضيف إلى الحقيقة الخاصة بقضية معينة، زعما يمكنه أن يتعدى كل الحجج التي نمتلكها.

إذن هـــل يتوجب على التداولية الكانطية أن تعلل العلاقة الباطنية بين النـــزعة التبريرية والحقيقة، إذ وبالرغم من قلة البواعث والعلل التي أمكنـــنا بلـــوغها، فإنـــه، يبقـــى في مقدورنا صياغة زعم لا مشروط بالـــصلاحة يمكنه أن يسمو فوق أحسن التبريرات المتوفرة لدينا. ثم إنني

وإلى وقت قريب كنت أحاول دائما أن أشرح الحقيقة بعبارات تبريرية مثالية، بعدها أدركت أن هذا التشبيه لا يمكن توظيفه على هذا المنوال وعندها فقط حملت على إجراء مراجعة عميقة حول المفهوم المقالي للمعرفة الذي كنت أستند إليه، مفهوم، وإن بدا لي غير خاطئ، إلا أنه كان ناقصا بكل تأكيد. إن أي تخريج مقالي لزعم معيّن بامتلاك الحقيقة يفضي إلى مقبولية عقلية وليس إلى بلوغ الحقيقة، ومع أن عقولنا المجبولة على الخطأ لا يمكنها أن تزعم أي شيء آخر عدا هذه المقبولية سالفة الذكر، مع ذلك فإنه لا ينبغي لنا أن نخلط بين هذه المقبولية وبين الحقيقة. من هنا نجد أنفسنا ملزمين بضرورة شرح الأسباب التي تجعل المشاركين في محاجة ما يشعرون - بالرغم من أنهم يتمتعون بميزة قبول قضية ما على أنها قضية صحيحة حتى ولو لم تكن كذلك - وتحديدا عندما يكونون ضمن شروط شبه مثالية، بأنه في مقدورهم تعداد كل الحجج المؤيدة منها والمعارضة، وإرساء شروط مقبوليتها العقلية.

إذن، وفي إطار النقد الموجه للسياقوية التي دافع عنها ريتشارد روتي، سأحاول أن اقترح هنا تمثلا لانتظام المناقشة الفعلية من مستويين وذلك بإقامة تمييز بين ممارسة المحاجة من جهة. وسياق الممارسات اليومية التي تميّز العالم المعيش من جهة أخرى، إن المعتقدات تلعب دورا مغايرا في الوقت الذي تقوم فيه بإرساء حقائقها وفق طرق متباينة شعارها في ذلك التمسك بالنشاط وإغفال المقالات أو الأقوال بأنواعها، وهذا ما يجعل الفاعلين، في عالم معيش معطى، خاضعين لقناعات مسبقة يتأثرون بها في حلّهم وترحالهم. إنه يتوجب عليهم مواجهة عالم يفترض فيه أنه عالم موضوعي، وأن يتصرفوا بموجب هذا الافتراض انطلاقا من خاصية أساسية وهي التمييز العقلي بين المعرفة والرأي، بين ما هو صحيح أو حقيقي فعليا وبين ما يبدو كذلك. ففي

خــضم نشاطاتنا اليومية يصبح الاتكال على الحدس لجهة النظر إلى ما نعتقد بأنه صحيح أو حقيقي، ضرورة عملية. فنحن على سبيل المثال لا نقطــع جــسرا، ولا نقوم بسياقة سيارتنا ونحن عرضة لموقف إفتراضي جوهـــره التساؤل حول الإمكانيات التقنية أو الإحصائية التي يتمتع بها المهندســون الذين صنعوا لنا هذا الجسر أو هذه السيارة. وسواء أكان ذلــك صحيحا أم لا، فإن مجرد وضع هذه العادات أو تلك القناعات موضــع تــساؤل، يعني إمكانية خلاصنا من ضغط هذه النمطيات التي تطبع مناقشاتنا وأفعالنا، ومن ثمة بلوغنا مستوى تنظيري عقلي.

في هــذا المــستوى من المناقشة العقلية، نجد أن النمط الإنجازي الخاص بلا مشروطية ما يمكن - أن يعد - حقيقيا قد تم تعليقه وتحول إلى تلــك الازدواجــية الغامضة التي غالبا ما تميّز المشاركين في مناقشة معيّــنة، إذ أنهــم يتبنون موقفا افتراضيا، معطوفا على مبدأ القابلية تجاه المــزاعم التي تتطلب تبريرا - بما أنها مزاعم إشكالية - والتي تحاول في الوقت ذاته، وبما أنها أيضا مزاعم بصلاحة لا مشروطة، أن تسمو فوق أي ســياق معطى للتبرير. هذه المرجعية المتعالية والهادفة إلى بلوغ شيء معــيّن في العــالم الموضوعي، تعيد إلى أذهان أولئك الذين انخرطوا في مناقــشة ما، من أن المعرفة التي تم فحصها، حتى لا أقول التي تم التأكد مــنها، هــي المعرفة التي تم استخلاصها من المعرفة التي حصّلها الأفراد خــلال نشاطهم، وبطريقة تجعلهم يحفظون للفكر ذلك الدور الانتقالي الــذي تلعــبه المحاجة داخل السياق الأوسع للعالم المعيش. كذلك فإن الوظــيفة التداولية للمعرفة، والتي تقع بين الممارسات اليومية والمناقشة، تظهــر لــنا بشكل جلي، العلاقة الباطنية القائمة بين الحقيقة والتبرير، وعليه يمكننا القول بأن المناقشات هي نوع فريد من "الغسالات" تقوم بتصفية ما يمكن أن يكون مقبولا، بطريقة عقلية، من قبل الجميع، كما

تقوم في الوقت ذاته بفصل المعتقدات التي تم فحصها وتلك غير المؤهلة عن تلك التي يمكنها المطالبة بوضع معرفي غير إشكالي.

5 - البنائية الأخلاقية

لقد دافعت دائما عن وضع معرفي - إدراكي غير واقعي في مجال النظـــرية الأخلاقـــية، فإتـــيقا المناقشة تقوم بشرح المضمون المعرفي - الإدراكـــي لمنطوقاتنا الأخلاقية دون الرجوع إلى انتظام أخلاقي بديهي ومعـــروف مـــشكل مـــن وقائع أخلاقية يمكنها أن تكون في متناول الوصف، لذا فإنه لا ينبغي الخلط بين المنطوقات الأخلاقية التي تبيّن لنا مـــا ينبغي علينا فعله، وبين المنطوقات الوصفية التي تنحصر مهمتها في تبيان الطريقة التي نرى بموجبها الأشياء كما تبدو في علاقتها المتشابكة فالعقـــل العملي في النهاية هو ملكة للمعرفة الإدراكية الأخلاقية دون تمثلات. هكذا، وانطلاقا من تصور مقالي للحقيقة، فقد كان من اليسر بمكان تأويل صحة المعايير والأحكام الأخلاقية وكأنها معرفة مماثلة لكن دون أدنى تـــبني للتداخلات الواقعية التي عادة ما تكون ملازمة للمعرفة الحقيقـــية هذا من جهة، من جهة أخرى أعتقد أن الانطلاق أيضا من تصور إبستمي للحقيقة شعاره "لنكن على توافق دائم مع الوقائع"، لا يعـــني بـــتاتا الوصول إلى توافق مع الوقائع، مع ذلك فإنه، ومن منطلق مـــراجعتي للمفهوم المقالي للحقيقة، توصلت إلى ضرورة أن أهتم مرة أخرى بمشكلة الحقيقة الأخلاقية.

إنـــني أستطيع أن أؤكد هنا، ودون أدنى مجال للشك، أن التداولية الكانطـــية تعود بأصولها إلى واقعية دون تمثلات، ذلك أن الإطار الحال لمجمل تساؤلاتنا يظهر لنا ذلك اللاّتناسق الفاضح بين مفهوم الصحة أو الصواب الأخلاقي - الذي مازلت أصر على تفسيره بالصيغة الإبستمية

للتبريـــرية المثالـــية – وبين المفهوم غير الإبستمي للحقيقة، والذي امتد خـــارج أي سياق للتبرير، والذي بقي بعد ذلك مرتبطا بالافتراضات الأنطولوجية للعالم الموضوعي. ثم إن المحاولة التي تهدف إلى بعث تصور للصحة أو الصواب الأخلاقي بما هي شبيه للمعرفة، يتوجب عليها أولا ردم الهـــوة التي ما فتئت تتسع جهارا ما بين مزاعم تدعي الحقيقة دونما إحالـــة واضحة إلى ذلك العالم المكوّن من أشياء توجد بشكل مستقل عن بعضها بعضا.

وفي كلـــتا الحالتين فقد يكون من الممكن أننا لا نملك أحسن الوســـائل للحسم في مسألة الحجج المتمحورة حول المقبولة العقلية للأحكام. مع ذلك، ومهما تكن الحالة التي نحن بصدد ذكرها، فإننا نجد بأن للنـــزعة التبريرية المثالية دلالة مختلفة. فالمقبولية العقلية تعني بـــتحديد الحقيقة القضوية، في الوقت ذاته الذي تقوم فيه باستنفاذ الدلالـــة المخصـــصة للـــصحة أو الصواب الأخلاقي. أما النـــزعة التبريـــرية المثالـــية فتقوم بإكمال المعنى الخاص بالصحة أو الصواب الأخلاقـــي وذلك بسبب أن المقبولية تضفي نوعا من النـــزاهة أو التجـــرد، هـــذا الاختلاف يفصح عما لم يكن متوفرا من قبل وهو التضمين الأنطولوجي للحقيقة.

إنـــنا، وفي الـــوقت الذي نجد فيه أن الحقيقة المتعلقة بقضية معينة تعبّر عن واقعة محددة، فإننا، وفي حالة الأحكام الأخلاقية، لا نجد مقابلا محـــددا لها سوى مجموعة من الأشياء لا تفيدنا إفادة مباشرة. إن توافقا معياريا تم التوصل إليه في ظروف تتميز بالحرية، ويتضمن مناقشة ذات طابـــع عملي يمكنه إرساء معيار صالح (أو أن يثبت صلاحته)، فالمعايير الـــصالحة لا توجد أصلا، وما يوجد فقط هو ذلك الشكل الذي يمكن من خلاله، وبينذاتيا، القول بأنها تتميز بالصلاحة.

ذلك أن "الصلاحة Validité" معيار من المعايير الأخلاقية يفيد بأن هذه الأخيرة <<تستحق>> اعترافا شاملا وذلك لجهة قدرتها على ربط إرادة المشمولين بهذه المعايير بطريقة عقلية، فعالم الأخلاق الذي نسعى لتحقيقه تبعا لصفتنا الأخلاقية، يمتلك دلالة بنائية.

لهذا السبب بالذات فإن أي إسقاط لعالم اجتماعي متضمن ومكوّن من علاقات بينشخصية منظمة تنظيما جيدا، قاسمها المشترك الحرية والمساواة – ترجمة لمملكة الغايات كما تصورها كانط – يمكن استخدامه كبديل للمرجعية الأنطولوجية للعالم الموضوعي.

إن موضوعية الاعتراض المنحدرة إلينا من مجال فكري مغاير لا تحمل المضمون ذاته الذي تحمله تلك الموضوعية المتعلقة بواقع ما فتئ يفاجئنا. فليس ذلك الحدوث غير المسيطر عليه، والملازم لظروف ما انفكت تغافلنا، من يعلن إخفاق الأحكام الأخلاقية والمعايير الأخلاقية، ولكنها تلك المعاناة التي لا تجد متنفسا لها إلا عبر التناقض والسخط المعبر عنهما بهذا الاعتراض الذي أصبح يغذي التوجهات "الأكسيولوجية" (أو الأدبياتية) الشاذة. هذا الإخفاق يبقى في انتظار مسار حقيقي للتعلم حيث يمكن للأطراف المتنازعة الوصول إلى زحزحة ذواتهم الخاصة عن مراكزها – أو إلى آفاق خلاصتها تمركز إثني أو عُراقي Ethnocentrique – بطريقة تجعلهم ينضوون تباعا في عملية بناء مشتركة لعالم موسع من العلاقات البينشخصية المشروعة. فإتيقا المناقشة تود بالفعل أن تثبت بأن الدينامكية المحصلة مبنية على أساس من البحث المتبادل الموجه لتبني رؤية الآخر، ومن ثمة إدماجها داخل الافتراضات التداولية للمناقشة العملية ذاتها.

6 - الديمقراطية الدستورية

ينبغـــي أن نـــضيف هنا بأن أخذ المساهمة الهيجلية في بعث تعالي الابـــستمولوجيا والنظرية الأخلاقية بعين الاعتبار هو عمل رديف لهذه البنائـــية، ذلك أن جوهر النقد الهيجلي لكانط يقودني إلى تقديم بعض الملاحظات الختامية حول النـــزعة الإصلاحية الديمقراطية والدور الذي يمكـــن للديمقراطية الدستورية أن تمنحه للمثقفين المنشغلين بمسائل الحياة العامة أو العمومية، فالمثقف، وعلى النقيض من الخبير العلمي والطبيب المعـــالج، حيث يضع كل منهما نصائحه بتصرف وكالات تابعة للدولة أو لأفراد خواص، يتوجه مباشرة إلى المجال الليبرالي أو العمومي الموجود فيه مؤثرا ومتأثرا.

على أن الملاحظة الأساسية هنا هي أن الفلاسفة هم الأكثر استعدادا لبحث بعض المسائل المعقدة من بعض فئات المثقفين الأخرى سواء أكانوا كـــتابا، فـــنانين، مختصين أو علميين، إذ بإمكانهم المساهمة في بعث التأمل حول مقال أو قول الحداثة، التي ومن خلالها يمكن لبعض المجتمعات المركبة أن تـــصل إلى فهـــم أفضل لأوضاعها الماضية والحاضرة على حد سواء، فالفلـــسفة، وبـــرغم كينونتها المتفردة، نجدها تُبقي، وبصورة دائمة، على علاقـــة وطيدة مع العلم من جهة، ومع الحس المشترك من جهة ثانية. كما أن المـــشتغلين بهـــا يتميـــزون بإمكانية ممارسة نقد صارم تجاه العوارض الاجتماعـــية المخـــتلفة - كنقدهم مثلا للمعاناة الخفية الناتجة عن سيطرة مجتمع الاستهلاك، البيروقراطية، النـــزعة القضائية المغالية، العلموية السائدة - وأخـــيرا، فـــإن الفلاســـفة يمكنهم إظهار كفاءات خاصة لجهة تحليل المـــشاكل المـــتعلقة بالعدالـــة السياسية وبخاصة ما تعلق منها بـــ "الجروح الخفية" للتهميش الاجتماعي والإقصاء الثقافي.

إذن، وكما نرى، فإن الفلسفة والديمقراطية لا يشتركان فحسب في أصـــلهما المـــشترك، ولكن وجودهما ذاته وجود مشترك، بمعنى أن وجود كل منهما مرتبط حتما بوجود الآخر.



إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة

يورغن هابرماز

إن مفهوم الإتيقا بما هو بحث في التأصيل الفلسفي، واستكشاف لعلوم الإنسان المتعلقة بالقيم السلوكية مفهوم قديم يمتد بجذوره إلى أفلاطون وأرسطو، وكانط، وسبينوزا، ونيتشه، ولكن الذي تغيّر هو طبيعة المقاربة المعاصرة لهذه المسألة جرّاء التراكمات المعرفية والتعقيدات البنيوية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة التي ترفض كل إتيقا باسم الإتيقا ذاتها. لذا فإن الإتيقا تبدو وكأن مجال انهمامها هو الجهد النظري المبذول لبلورة المبادئ التي تنظم علاقاتنا مع الآخرين، في الوقت الذي تحتفظ فيه الأخلاق بمهمتها التاريخية البدئية وهي وضع المبادئ موضع التطبيق والممارسة. وإذا كانت الأخلاق بالمفهوم الكانطي قد حافظت على وحدتها البنيوية عبر التاريخ لمعيارية ما تدعو إليه، حتى لا أقول لتجرده وبعده عن التطبيقات الواقعية، فإن الإتيقا قد تشذرت إلى إتيقيات بفضل التصدعات التي ضربت البنية الرسوبية للمجتمعات المعاصرة، إذ وبالإضافة إلى اهتمام الإتيقا بالانقلابات الاجتماعية التي تضرب العالم طولا وعرضا سواء ما تعلق منها بالفرد أم بالمجتمع كالتحرر الجنسي، والعدالة، والممارسة السياسية، والحركات النسوية، إلى غيرها من الانشغالات الأخرى، هناك مسألة في غاية الأهمية أشار إليها هابرماز في نقاشه مع محاوريه وهي طغيان النزعة العلمية أو «العلموية» على مجمل مناحي الحياة المعاصرة ما أفرز مطارحات تحوم جلها حول مخاطر التطور العلمي على الطبيعة أو المحيط وعلى الإنسان ذاته، وهي القضية التي كان الفيلسوف الفرنسي ميشيل سار سبّاقاً في طرحها في كتابه الشهير «العقد الطبيعي». أما النقطة الأخرى هنا فهي العلاقة الجدلية القائمة بين مفهوم إتيقا المناقشة ومفهوم التواصل الذي يعد هو أيضاً من المفاهيم المفتاحية لفهم المجتمع المعاصر، حيث يتعذر فهم أحدهما فهماً حقيقياً دون العودة إلى الآخر.

من مقدمة المترجم

ISBN 978-9953-87-560-6



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة – الجزائر
editions.elikhtilef@gmail.com

